جامعة الملك سعود
مركز الملك سلمان لدراسات تاريخ الجزيرة العربية وحضارتها
مجلة دراسات في تاريخ الجزيرة العربية وحضارتها (HSCA)
ردمد (ورقي): ٩٢٧٠-١٦٥٨
ردمد (النشر الإلكتروني): ٩٨٣١-١٦٥٨

King Saud University
King Salman's Center For Historical
and Civilization Studies Of Arabian Peninsula
Journal of Studies in the History and Civilization of Arabia (HSCA)
ISSN: 1658-9270
EISSN: 1658-9831

مجلة دراسات في تاريخ الجزيرة العربية وحضارتها، مج(٣)، ع٢، ص٨٥- ١٣٨، جامعة الملك سعود، الرياض (١٤٤٧هـ/ ٢٠٢٦م)

Journal of Studies in the History and Civilization of Arabia, Vol. 3, (2), pp 85 -138, King Saud University, Riyadh (1447H / 2026)

السوق القديم بمدينة ذمار اليمنية
"دراسة حضارية آثارية"

د. مبروك محمد الذماري
أستاذ الآثار الإسلامية المشارك
جامعة ذمار، اليمن
mabrookalthamari@tu.edu.ye

طارق أحمد المحنش
طالب ماجستير، قسم الآثار
جامعة ذمار، اليمن
ttaarriigg221@gmail.com

(قُدِّم للنشر في ٢٠/ ٠٢/ ١٤٤٧هـ، وقُبِل للنشر في ١٠/ ٠٦/ ١٤٤٧هـ)

الملخص:

يتناول هذا البحث السوق القديم بمدينة ذمار كنموذج لعمارة الأسواق اليمنية التقليدية في العصر الإسلامي، من خلال دراسة نشأته، وتطوره التاريخي، وتخطيطه العمراني، وتنظيمه الوظيفي. وتتناول الإشكالية الغموض المحيط بتاريخ السوق، ودور فقه العمارة الإسلامية في تنظيمه وتوجيه تخطيطه. وتتمثل أهمية السوق كونه مكون حضري تراثي حيوي في نسيج المدينة القديمة، لم يسبق دراسته، من ناحية آثارية وحضارية. واعتمد البحث على المنهج التاريخي، والمنهج الأثري الذي يرتكز على العمل الميداني، والوصف والتحليل المعماري، بهدف توثيق السوق وتقديم قراءة معمارية ووظيفية، يمكن أن تساهم في دعم جهود الحفاظ والتأهيل والاستدامة لهذا الموروث. وأظهر البحث أن السوق القديم في مدينة ذمار لم يكن مجرد مكان للتبادل التجاري فحسب، بل كان مؤسسة اقتصادية واجتماعية وسياسية متكاملة، وكان أيضاً وسيلة إعلامية للسلطة. ويتميز بتخطيط عمراني منسجم مع نمط الأسواق في المدن الإسلامية؛ اليمنية القديمة؛ مثل سوق صنعاء، و إب، وزبيد، من حيث موقعه المركزي، وترابطه الوظيفي مع باقي أجزاء المدينة. كما عكس التنظيم والتوزيع المكاني للأسواق المتخصصة مبادئ فقهية تقوم على مبدأ: "نفي الضرر" و"الأمر بالمعروف"، وارتبط بنظام إداري هرمي دقيق. وقد ساهم نظام الوقف بشكل كبير في استمرارية السوق وبقائه، وبرغم ذلك إلا أنه يواجه تحديات عمرانية ووظيفية تتطلب تدخلات للحفاظ عليه وتأهيله، وإعادة تفعيله كعنصر تراثي واقتصادي مهم في المدينة بما يحقق استدامته.

الكلمات المفتاحية: السوق القديم، مدينة ذمار، الأسواق الإسلامية، فقه العمارة، التراث العمراني.

The Old Market in Dhamar City, Yemen: An Archaeological Civilizational Study

Dr. Mabrook Mohammed Al-Dhamari
Associate Professor of Islamic Archeology
University of Thamar, yemen
Mbkyr194@gmail.com

Tariq Ahmed Al-Mohnish
Master's student
University of Thamar, yemen
ttaarriigg221@gmail.com

(Received: 20/ 02/ 1447 H; Accepted for publication: 10/ 06/ 1447 H)

Abstract:

This research examines the old market in Dhamar city as a model of traditional Yemeni market architecture during the Islamic era, through a study of its origins, historical development, urban layout, and functional organization. The problem addresses the ambiguity surrounding the market's history and the role of Islamic architecture jurisprudence in its regulation and spatial planning. The significance of the market lies in its being a vital heritage urban component within the fabric of the old city, which has not been previously studied from an archaeological and civilizational perspective. The research adopts a historical methodology and an archaeological approach based on fieldwork, architectural description, and analysis, aiming to document the market and provide an architectural and functional interpretation that could contribute to preservation, rehabilitation, and sustainability efforts for this heritage. The study reveals that the traditional market in Dhamar was not merely a place for commercial exchange but an integrated economic, social, and political institution, as well as a medium of communication for the ruling authority. The market reflects an urban configuration characteristic of ancient Islamic cities in Yemen, resembling in its layout and commercial functions the historic markets of Sanaa, Ibb, and Zabid. characterized by its central location and functional interconnection with other parts of the city. The organization and spatial distribution of specialized markets reflected jurisprudential principles based on the concepts of "preventing harm" and "enjoining good," and were linked to a precise hierarchical administrative system. The waqf (endowment) system played a significant role in the market's continuity and survival. Nevertheless, it faces urban and functional challenges that require interventions to preserve, rehabilitate, and reactivate it as a vital heritage and economic element in the city, ensuring its sustainability.

Keywords: Old Market, Dhamar City, Islamic Markets, Architectural Jurisprudence, Urban Heritage.

المقدمة:

كانت التجارة منذ القدم من أهم العوامل التي أدت إلى نشوء المدن، ومن هنا برزت أهمية اختيار موقع المدينة على الطريق الرئيسية، وتوسط هذا الموقع ليقرب من أطراف التبادل التجاري الأخرى، فينعكس ذلك على اقتصادها رخاء وثراء، حيث كان إنشاء الأسواق في المدن الاسلامية من محاور النهضة بعمرانها (سويلم، ٢٠٠٨، ص١١). وتعد الأسواق من أهم العناصر التخطيطية للمدينة الإسلامية، فهي تمثل النواة الاقتصادية والاجتماعية التي تنبض بالحياة وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنسيج الحضري للمدينة. وقد شكلت هذه الأسواق على مدى قرون طويلة مركزاً للتبادل التجاري وفضاءً للتفاعل الاجتماعي والثقافي بين سكان المدينة والوافدين إليها (منظمة العواصم، ٢٠٠٥، ص١٩١).

انطلاقاً من الأهمية الحضارية للأسواق، حدد علماء السياسة الشرعية في مجال عمران المدن الأسس التي يجب أن يراعيها الحاكم عند إنشاء أية مدينة، ومن هذه الأسس ما ذكره ابن أبي الربيع (ت: ٢٧٢هـ) ثمانية أسس أو شروط، أحدها "أن يقدر أسواقها بحسب كفايتها، لينال سكانها حوائجهم من قرب" (بن أبي الربيع، ٢٠١٠، ص١٥٤). وقد تطورت عمارة الأسواق في المدن الإسلامية، وذلك استجابةً للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وشكلت هذه الأسواق محطات مهمة على طرق التجارة الإقليمية والدولية.

وفي اليمن، تحظى هذه الأسواق بمكانة خاصة كونها شاهداً على عراقة الحضارة اليمنية وإرثها التجاري الذي كان يربط اليمن بمختلف أنحاء العالم القديم (جحاف، ٢٠١٩، ص ص١٣- ١٤). وامتازت الأسواق في المدن اليمنية بخصائص معمارية فريدة تعكس التراث الحضاري والثقافي لليمن، وتستجيب في الوقت نفسه للمتطلبات المعيشية وحاجات المجتمع المحلي (جحاف، ٢٠١٩، ص ١٣).

أهمية البحث:

١. يمثل السوق القديم في مدينة ذمار القديمة موقعاً ذا قيمة أثرية، وواحداً من أبرز الأمثلة على الأسواق الاسلامية التاريخية الأصيلة.

٢. يعد السوق القديم مكوناً حضرياً تراثياً، وأحد شرايين الحياة الاقتصادية والاجتماعية الهامة؛ ليس لمدينة ذمار وحدها، بل للمنطقة المحيطة بها أيضاً.
٣. يحتل السوق موقعاً مركزياً في قلب المدينة القديمة، مما يعزز قيمته الوظيفية والرمزية.
٤. يشكل السوق القديم شاهداً حياً على الدور الحضاري للمدينة، ويجسد تخطيطه العمراني التقليدي أصالة التراث الاسلامي اليمني.

الإشكالية: تشكل التجديدات المستمرة في عمارة السوق، وتبدل وظائف أسواقه الفرعية خطراً حقيقياً، يتمثل في الاختفاء التدريجي لمعالمه وبنيته الأثرية المعمارية الأصلية. كما تتمثل الاشكالية الأساسية في الفجوة المعرفية الناتجة عن انعدام الدارسات البحثية الأكاديمية التي تتناول السوق القديم، بالإضافة إلى رفض الهيئة العامة للأوقاف بذمار الكشف عن الوثائق والسجلات القديمة المتعلقة بالسوق. وبالتالي يحاول البحث كشف الغموض المعرفي الذي يكتنف السوق من حيث:

١. نشأة السوق القديم بمدينة ذمار، وتطوره التاريخي.
٢. الدور الحضاري الذي قام به السوق.
٣. التخطيط العمراني الذي يتكون منه السوق، والحالة الأثرية الراهنة.
٤. المبادئ الفقهية التي ساهمت في عمارته وتنظيمه الإداري والوظيفي.

الأهداف الرئيسية للبحث:

١. معرفة وتحليل عوامل نشأة السوق وتطوره التاريخي، ودراسة التنظيم المكاني والعمراني والإداري التاريخي للسوق وأسواقه المتخصصة.
٢. توثيق الحالة الأثرية المعمارية والوظيفية الراهنة للسوق القديم، وتقديم قراءة ميدانية مدعومة بالتحليل البصري والاحصائي، لفهم الواقع الحالي للسوق ضمن سياقه العمراني والتجاري والاجتماعي.
٣. محاولة اكتشاف دور الفقه الاسلامي في تخطيط وتنظيم السوق، من خلال تحليل المبادئ الشرعية التي شكلت الاطار النظري والمعماري للفضاءات التجارية المتخصصة.

٤. كشف الأدوار الحضارية المتعددة التي قام بها السوق، وتحليل مضامينها.

٥. تقييم وتحليل الوضع الراهن للسوق من ناحية معمارية ووظيفية.

منهج البحث: يعتمد البحث على

١. المنهج التاريخي: لتتبع نشأة ومراحل تطور السوق عبر الحقب الاسلامية، وأدواره الحضارية المتنوعة، من خلال تحليل المصادر التاريخية والوثائق المتاحة.

٢. المنهج الأثري: القائم على الوصف والتحليل المعماري، والذي استند إلى الدراسة الميدانية المباشرة لمكونات السوق.

وتمثلت **أدوات البحث** في: تحليل المصادر والوثائق التاريخية المتاحة. والاستعانة بدراسة ميدانية معمارية، أعدها طلاب كلية الهندسة بجامعة ذمار عام (٢٠٢٥). وإضافة إلى ذلك الرفع الهندسي الميداني لمواقع مختارة من السوق، والاستفادة من الصور القديمة التي التقطت له، ثم القيام بالتصوير الفوتوغرافي للوحدات المعمارية فيه. كما تم إجراء مقابلات غير **مباشرة** مع أصحاب الحوانيت، ومقابلات مباشرة مع مسئولي الأوقاف ، وكبار السن في المدينة، والذين لم يسمحوا بذكر أسمائهم.

هيكل البحث: جاء متسلسلاً وطبيعة الموضوع على النحو الآتي:

المقدمة: تُعَرِّفْ بالأسواق الاسلامية، وأهمية البحث، وإشكاليته، والمنهج العلمي المتبع، وأدوات البحث.

المبحث الأول: يتناول عرض مختصر لعمارة الأسواق في المدينة الإسلامية وتطور بنائها.

المبحث الثاني: يتطرق إلى أهم العوامل التي ساعدت على نشأة سوق ذمار وتطوره التاريخي.

المبحث الثالث: يتناول التخطيط العمراني للسوق القديم، والتنظيم الاداري الذي حكم أداءه الوظيفي ضمن المدينة الاسلامية.

المبحث الرابع: عرض الحالة الوظيفية والمعمارية الراهنة للسوق، وأبرز التحديات والمخاطر التي تهدد بقاءه واستمراريته.

الخاتمة: تلخيص لأهم النتائج التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول: مدخل إلى عمارة الأسواق في المدينة الإسلامية وتطور بنائها

أولاً: تعريف السوق

السوق بالضم، أصل اشتقاقها من سَوق الناس بضائعهم إليها (الزبيدي، ١٩٨٩، ص ٤٧٦). ويعرَّف ابن منظور – في معجم لسان العرب – السوق بأنه موضع البياعات، والجمع أسواق، والسوقة لغة فيه، وتسوق القوم إذا باعوا واشتروا، وسويقة أي تجارة، وهي تصغير السوق، سميت بها لأن التجارة تجلب إليها وتساق المبيعات نحوها (ابن منظور، د. ت، ص ٢١٥٤). والسوق في العالم الإسلامي هو مجموعة من الحوانيت والبسطات في الشوارع حول المسجد الجامع في العادة. وهو عبارة عن طريق به دكاكين أو طاقات من الجهتين ومبانٍ بها محلات كالخانات. وقد تكون الأسواق مسقوفة، وكل سوق أو خان أو رواق أو طريق قد يكون له بوابات أو متخصصاً لصنف معين من السلع أو الحرف (سويلم، ٢٠٠٨، ص ٢٤).

ثانياً: عمارة الاسواق في المدن الاسلامية الأولى

شهدت المدن العربية القديمة قبل الإسلام نشاطًا تجاريًا واسعًا بفضل موقعها على طرق القوافل التجارية العالمية مثل طريق الحرير وطريق اللبان والبخور، مما جعل المدن الواقعة على امتدادها مراكز اقتصادية مزدهرة. ولم تكن الأسواق آنذاك مجرد أماكن للبيع والشراء، بل فضاءات حضارية تجمع بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تُلقى الخطب وتُتداول الأخبار وتُعلن المعاهدات وتُنظم المواسم التجارية، كما في سوق مكة. ويُعد سوق صنعاء من أقدم الأسواق العربية، وقد بلغ ذروة ازدهاره في القرنين الخامس والسادس الميلاديين، حين كانت مدينة صنعاء مركزًا رئيسيًا لتجارة القوافل بين الجنوب والشمال (منظمة العواصم، ٢٠٠٥، ص ١٩١).

ومع بزوغ فجر الإسلام، تطورت الأسواق من حيث التنظيم والتخطيط لتصبح جزءاً أساسياً من النسيج العمراني للمدن الإسلامية. ففي البداية كانت الأسواق عبارة عن فضاءات مفتوحة بجوار المسجد، يجتمع فيها التجار لعرض بضائعهم مؤقتاً حتى نهاية

اليوم. وتميزت الأسواق الإسلامية الأولى بكونها نواة اقتصادية واجتماعية متكاملة ارتبطت بالتخطيط الديني والعمراني للمدينة، حيث شكّل المسجد الجامع مركزًا رئيسيًا تتفرع منه الممرات التجارية (الكتامي، ٢٠٢٢، ص ص ٤٥٧-٤٦٠).

ويُعتبر سوق المدينة المنورة أول نموذج منظم للسوق الإسلامي؛ إذ أسسه النبي ﷺ بعد قدومه إلى المدينة، واختار له موقعًا قريبًا من المسجد النبوي ليكون سوقًا عامًا مفتوحًا للجميع دون ضرائب أو احتكار، واتسم تخطيطه بالبساطة، حيث بُنيت الدكاكين من مواد محلية مثل اللَّبِن والخشب، وتُعرض البضائع في صفوف منتظمة مع مراعاة سهولة الحركة والتهوية، مما جعله نواة لتخطيط الأسواق الإسلامية اللاحقة (الكتامي، ٢٠٢٢، ص ٤٥٧-٤٦٠)، واستمر هذا النظام إلى العصر الأموي الذي شهد تحولاً مهماً في بناء الأسواق، (سويلم، ٢٠٠٨، ص١٢). وقد تميز العصر الأموي بتطورات عدة في عمارة الأسواق التجارية، ومنها: بناء الأسواق وتوظيفها بهيئة معمارية معينة، كفلت وجود حوانيت ثابته للتجارة، ومساكن تعلوها أُجرت للراغبين في السكن. كما إن هذا التطور أقر مبدأ تأجير البناء التجاري، وأصبح من المؤسسات التي تدر على الدولة ريعاً ثابتاً. وتبلور تصنيف التجار في مجموعات، لكل مجموعة متخصصة في تجارة بعينها موضع بذاته. ويدخل اهتمام الأمويين بالأسواق في إطار سياسة الدولة، التي وجهت إلى تعمير المدن دفعاً للتطور الاقتصادي، والرغبة في جعل هذه المدن تعتمد على إنتاجها (عثمان، ١٩٨٨، ص٢٢٩). ثم تطور نظام تخطيط الأسواق وعمارتها في العصر العباسي بشكل واضح. وأصبحت الأسواق أحد أهم العناصر في تخطيط المدينة الاسلامية، لما كان لها من صفة الاستمرار (إبراهيم، ١٩٦٨، ص ٤٨). فعندما ضاقت بغداد بأهلها، رأى الخليفة المنصور أن تُنقل التجارة إلى خارجها، وأنشأ الكرخ لتضم التجار جميعاً. كما أُنشئت أسواق سامراء بالأسلوب نفسه، مع الفصل بين أهل التجارة والحرف في تصنيف أدق، يخصص لكل حرفة منطقة خاصة بها. وبذلك أصبح إنشاء الأسواق المتخصصة نمطاً تقليدياً في المدينة الإسلامية (عثمان، ١٩٨٨، ص٢٣٠).

المبحث الثاني: عوامل نشأة وتطور سوق ذمار

أولا: العوامل الرئيسية لنشأة سوق ذمار

١. **العامل الجغرافي**: يلعب الموقع الجغرافي دوراً محورياً في نشأة وتطور الأسواق التجارية. ومدينة ذمار ترتفع حوالي (٢٧٠٠متر) فوق مستوى سطح البحر (المقحفي، ٢٠١١، ج ١، ص ٦٥٥)؛ مما جعلها تتمتع بمناخ معتدل يساعد على النشاط التجاري على مدار العام. والموقع الجغرافي المتميز لمدينة ذمار جعل منها نقطة اتصال بين المدن الرئيسية، لتوسطها بين ريمة، ورداع، وعتمة، وعنس، وآنس، والبيضاء، ويريم (صورة جوية:١)، ومدينة صنعاء التي تقع شمال مدينة ذمار على بعد حوالي (١٠٠كم) (المقحفي، ٢٠١١، ج١، ص ٦٥٥). ويمر بمدينة ذمار الطريق التجاري الرئيسي قديماً وحديثاً، الذي يربط جنوب اليمن بشماله (الحجري، ١٩٩٦، ص ٣٤٦). وكانت أيضاً إحدى المدن التي شكلت محطة من المحطات التجارية، حيث ذكرها المؤرخ الهمداني (ت: بعد:٣٥٠هـ) ضمن مدن محجة الجند إلى صنعاء (الهمداني، ١٩٩٠، ص٣٠٦). وتتألف مدينة ذمار القديمة من ثلاثة أحياء رئيسة: الحي الأول يسمى الحوطة ويمثل نواة المدينة القديمة، وإلى الشمال الشرقي منه تمتد حارة القاع. ويشغل حي الحوطة الجانب الشرقي من المدينة، وبه الجامع الكبيرا الذي يتقدمه سوق الحوطة. أما الحي الثاني حي المحل، ويشغل الجانب الشمالي للمدينة، في حين يشغل حي الجراجيش الجانب الجنوبي الغربي. وتتشكل البنية التجارية المركزية للمدينة القديمة عند نقطة التقاء حيي المحل والجراجيش، حيث يقع كل من سوق الربوع والسوق القديم المسقوف (الكوماني، ٢٠١٠، ص ص ٢٢- ٢٣؛ الذماري، ٢٠٢٥، ص ص ٣٤ - ٣٦).

٢. **العامل الاقتصادي**: تصنف مدينة ذمار من مدن اليمن التجارية (الحجري، ١٩٩٦، ص٣٤٣). وتميزت منطقة ذمار بوفرة انتاجها الزراعي والحيواني والمعدني، مما أدى إلى انتعاش الحياة في المدينة وأسهم في ازدهار أسواقها، وازدحمت بالكثير من المشترين والتجار من كافة البقاع (العليان، ٢٠١٢، ص ٦٧). وكانت مدينة ذمار مركزاً تجارياً لتجميع وتوزيع

المنتجات الزراعية من المناطق المحيطة بها، فضلاً عن أنها مركزاً لإنتاج الصناعات التقليدية أيضاً: مثل الحدادة، والنجارة، والنسيج، مما جعلها محطة مهمة لتبادل السلع بين المناطق المجاورة لها (الشميري، ٢٠٠١، ص ٤٩).

ثانياً: التطور التاريخي لسوق مدينة ذمار:

أقدم إشارة تاريخية في العصر الاسلامي – حسب إطلاع الباحثان – ذكرت سوق ذمار هي التي وردت عند المؤرخ الرازي (ت:٤٦٠هـ)، حيث قال: "حدثني القاضي الحسين بن محمد، قال: ذكر لي جدي أن أحل الصوافي ما أصفاه عمر بن الخطاب من أرض باذان (ومنها ...، وسوق باذان) قال القاضي: يعني سوق ذمار" (الرازي، ١٩٨٩، ص١٣٩). ويؤكد هذه المعلومة مرة أخرى المؤرخ الرازي نفسه عند ذكره عمارة جامع صنعاء بقوله: "قال أبو محمد وحدثني حفص بن أبي الدّغيش قال: حدثني غير مرة أنه ليس باليمن صافية أصح ولا أحل من صافية صنعاء وذمار، وذلك أنهما كانتا لباذان فأصفاهما عمر بن الخطاب لأنه بلغه أنه أسلم إسلام طاعة قبل أن تفرض الفرائض ولم يكن له ولد مسلم فأصفى ماله لذلك" (الرازي، ١٩٨٩، ص ١٨٢).

ومما سبق يتبين أن موضع سوق ذمار في الفترة الاسلامية المبكرة كان من ضمن "الصوافي" التي أصفاها الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهي الأراضي التي آلت إلى بيت مال المسلمين بعد وفاة الملوك والولاة.

كان الجامع الكبير في حي الحوطة بمدينة ذمار نواة للمدينة الإسلامية (خارطة: ١ – ٢، صورةجوية:٢)، لأنه أنشئ في القرن الأول الهجري (الرازي، ١٩٨٩، ص ١٣٩)، ويكتنف الجامع من جهته الغربية ساحة مفتوحة، يطل عليها السوق الأول للمدينة، وما زال الموقع حالياً يعرف بسوق الحوطة (الذماري، ٢٠٢٥، ص ٣٤). ويصنف سوق مدينة ذمار منذ ظهور الإسلام حتى بداية القرن الثالث الهجري أنه ضمن الأسواق الدائمة غير المتخصصة (العليان، ٢٠١٢، ص ١٨٦).

المعلومات التاريخية عن سوق ذمار نادرة جداً، إذ لم تذكر المصادر التاريخية سوى إشارات قليلة جداً – غير مباشرة – تتحدث عنه، وذلك ضمن أحداث حربية أو سياسية. وعلى سبيل المثال في ســنة (٩٠٨هـ/ ١٥٠٢م)، خلال صراع الأئمة الزيديين مع سلاطين الطاهرين، دخل السلطان الطاهري عامر بن عبد الوهاب مدينة ذمار، ثم أمر بهدم ذمار ما خلا مسجدها فبعض سماسرها (الجنداري، د. ت، ص ٢٠٢). واستمر سوق الحوطة في أداء وظيفته التجارية والخدمية، إلا أن صغر مساحته والتوسع العمراني الذي شهدته مدينة ذمار – خلال فترات تاريخها الإسلامي – فرض وجود سوق ثاني أكبر مساحة، يستوعب جميع سكان المدينة والقادمين إليها من المناطق المجاورة (الذماري، ٢٠٢٥، ص٣٧).

ويرجح أن السوق الثاني المعروف بالمسقوف، الذي يعتبر حالياً مركز مدينة ذمار القديمة ظهر في المرحلة الثالثة من توسع عمران المدينة في الجهتين: الغربية والشمالية (الذماري، ٢٠٢٥، ص٤٢). وربما بعد إنشاء المدرسة الشمسية سنة (٩٤٩هـ/ ١٥٤٢م) (الكوماني، ٢٠١٠، ص١١٤)؛ لأن موقعها والسوق معاً أصبحا يتوسطا أحياء المدينة الثلاثة: المحل، والجراجيش، والحوطة – وإن كان حي الحوطة بعيد عنهما قليلاً آنذاك. وقد صارت المدرسة الشمسية مركزاً دينياً وتعليمياً هاماً؛ ولذا أنشئ السوق المسقوف بجوارها؛ حيث يعد قرب السوق من المسجد الجامع إحدى الخصائص العامة للمدن الإسلامية (المعتصم، ١٩٨٠، ص ٢١٧).

وقد حدث تطور هام في إنشاء الأسواق بذمار، حيث ظهر سوق جديد بجوار مدينة ذمار القديمة في مدينة ملحظ (ذمار الصغرى)، التي أنشأها الوالي العثماني لليمن بهرام باشا سنة (٩٧٨هـ/ ١٥٧٠م)، وانتقل مركز حكم اليمن إليها لمدة خمس سنوات فقط (الموزعي، ٢٠١٢، ص ٦٣؛ المصري، ٢٠٠٩، ص ٩٧). وكان سوق ملحظ أحد منشآت المدينة، إلى جانب القصر والجامع والحمام (المصري، ٢٠٠٩، ص ١٠٧)، لكنه حالياً يعد من أسواق ذمار المندثرة. وتباينت المصادر التاريخية حول موقع ملحظ وسوقها؛ فالمؤرخ المطيب الزبيدي والمؤرخ عيسى بن لطف الله ذكرا أنها تقع خارج مدينة ذمار، بينما المؤرخ ابن داعر

أشار بأنها تقع في ظاهر ذمار، والمؤرخ الموزعي ذكر أنها إلى الجنوب من مدينة ذمار، ، أما المؤرخ الكبسي (ت:١٣٠٨هـ) فهو الوحيد – حسب اطلاع الباحثان – الذي وضح بأن موقعها شمال قرية قرن ذمار وجنوب مدينة ذمار، ولا يستبعد أنه شاهد موقعها (المصري، ٢٠٠٩، ص ٩٨ – ١٠٥). وجميع المعلومات السابقة تناقضها وثيقة (وقفية) الحمام الكبير بمدينة ذمار الذي أنشئه الوالي العثماني بهرام باشا سنة (٩٨٣هـ/ ١٥٧٥م)، والتي حددت موقع مدينة ملحظ بقبلي (شمال) مدينة ذمار الحالية (الذماري، الحمام الكبير، ص ٧٧٢، ٢٩٠، ٢٩١). ومما سبق يظهر الاختلاف حول موقع مدينة ملحظ وسوقها، إلا أن هناك توافق حول موقعها بقرب مدينة ذمار القديمة آنذاك.

ولم تشر المصادر التاريخية بمعلومات عن عمارة سوق ملحظ وتخطيطه؛ غير أنه صار خلال تلك الفترة الزمنية القصيرة ذات أهمية كبيرة ومركز تجاري هام في اليمن. وذلك نظراً لاستقرار الوالي العثماني لليمن في هذه المدينة (ملحظ)، ووصول العديد من وفادات مشائخ القبائل اليمنية إليه، فضلاً عن وصول وخروج محامل الحج اليمني منها وإليها، وتوافد إليها حجاج اليمن ليسيروا مع المحمل إلى بيت الله الحرام (المصري، ٢٠٠٩، ص ١٠١ – ١٠٢). وتجدر الإشارة إلى أن موقع مدينة ملحظ لم يتم العثور عليه، حيث طغى التوسع العمراني الحديث على المناطق المحيطة بمدينة ذمار القديمة.

وبرغم ظهور السوق الثاني (القديم المسقوف) (خارطة:١ -٢)، إلا أن السوق الأول (الحوطة) بمدينة ذمار القديمة استمر في أداء وظيفته، فقد ذكرت منشآته (الدكاكين والخانات) – التي كانت تقع بجانب الجامع الكبير – في وثائق الأوقاف حتى نهاية القرن الثالث عشر الهجري (زندال، مقابلة شخصية، ٢٠٢٤؛ السمهري وعياش، ٢٠٢٠، ص١١). وقد وردت معلومات هامة في وقفية الجامع الكبير بمدينة ذمار والمؤرخة بسنة (١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م) عن عدد كثير من الخانات (السماسر)، والحوانيت التي أوقفت لخدمة الجامع، الا أن هذه الوقفية لم تعد موجودة، وتم نقل مضمونها إلى دفتر حصر الأوقاف (مسودة). وتذكر الوقفية المؤرخة بسنة (١٠٩٠هـ/ ١٦٧٩م) الخاصة بالشريفة الدهماء بنت

أمير المؤمنين المؤيد بالله، أن مما أوقفته السمسرة (الخان) التي جوار الجامع الكبير. وكذلك في وقفية أخرى تعود إلى قبل سنة (١٢٣٤هـ/ ١٨١٨م)، تذكر أن السمسرة الكائنة بساحة الجامع الكبير في الحوطة، وكذلك منشأتين إحداهما كبيرة والثانية صغيرة، يسمى الواحد منها (الصبل)، وهو يستخدم لمبيت الحيوانات كالأغنام والأبقار، وكذلك يستخدم لتخزين علف الحيوانات. كما أوقفت الحوانيت (الدكاكين) الصغار في الجهة الشمالية للجامع، وجميعها ملك للوقف. كما ذكرت وقفية أخرى نقل محتواها إلى دفتر حصر الأوقاف (مسودة) سنة (١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م) أن السمسرة الكبرى (خان) التي تقع غرب الجامع المبارك وبابها شرقا وتحتها خمس حوانيت، أبوابهن تتجه نحو الغرب إلى الحلقة الكبرى، أي الساحة التي تتقدم الجامع الكبير (زندال، ٢٠٢٤؛ السمهري وعياش، ٢٠٢٠، ص١١).

وقد استمر نظام وقف المنشآت التجارية في السوق القديم المسقوف لصالح مساجد مدينة ذمار، ومنها مقهاية أي سمسرة للاستراحة والمبيت (البهنسي، ٢٠٢٣، ص١٦٠)، يعود ريعها لصالح مسجد الأمير سنبل بن عبد الله في حي الجراجيش (١٠٤٢هـ/ ١٦٣٣م) (ابن الرشيد، ٢٠١٣؛ الثور، ٢٠٠٨، ص١١٠). والجدير بالذكر أن العديد من الدكاكين وبعض السماسر في السوق المسقوف تعود ملكيتها لهيئة الأوقاف العامة للدولة، حتى الوقت الراهن، ويدفع مستأجريها مبلغ من المال سنوياً لهذه الهيئة.

وتضم مدينة ذمار القديمة أيضاً سوقاً ثالثاً يعرف بسوق الربوع (الأربعاء)، ويقع ملاصقاً للسوق القديم المسقوف من الجهة الشمالية الغربية، وشمال المدرسة الشمسية (خارطة: ٢، صورة جوية:٢). وفيما يتعلق بتاريخ ظهور سوق الربوع فما زال هناك غموض في ذلك؛ إذ لم نعثر على معلومات تاريخية تتحدث عنه، سوى ما ذكر لدى المؤرخين، ومنهم: ابن حيدرة (ت ١٢٢١هـ)، والشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، أثناء ترجمتهم للقاضي أحمد بن مهدي الشبيبي (ت:١١٥٧هـ)، أنه عمر المسجد الذي بسوق الربوع (ابن حيدرة، ٢٠٠٢، ص ١٤٧؛ الشوكاني، د.ت، ص ٤٥). ويفهم من ذلك أن المسجد أنشئ بعد وجود السوق، ثم سمي بمسجد الربوع نسبة إلى اسم السوق. وربما أن الحركة التجارية النشطة وقدوم

الناس إلى السوق القديم المسقوف كان عاملاً رئيسياً في ظهور سوق الربوع أو العكس تماماً. وكان سوق الربوع اسبوعي، أي أنه ينعقد في يوم الأربعاء فقط، من الصباح الباكر حتى الظهيرة. وهو عبارة عن ساحة فضاء يفد إليها الناس لبيع وشراء المنتجات الحرفية، والمواشي، وغيرها من السلع التي تباع خلال ذلك اليوم فقط، يقوم بعرضها الوافدين من المناطق الريفية المحيطة بمدينة ذمار، ومن سكان المدينة نفسها، وفي الوقت نفسه يقومون بشراء احتياجاتهم خلال ذلك اليوم (ينظر الصورة القديمة:١). وقد تحول سوق الربوع إلى سوق يومي لبيع العديد من السلع الغذائية وخاصة الخضروات؛ وذلك بسبب الأهمية التجارية التي تبوأها والكثافة السكانية التي شهدتها مدينة ذمار.

ثالثاً: أوصاف الرحالة والزائرين لسوق ذمار

وردت العديد من المعلومات المقتضبة، التي ذكرت سوق مدينة ذمار القديمة في كتابات الرحالة والزائرين، الذين مروا أو أقاموا لفترة قصيرة في مدينة ذمار، وهذه المعلومات كانت ضمن حديثهم عن المدينة ككل.

رينزو مانزوني (١٢٩٤- ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٧- ١٨٧٨م)

قام الرحالة الإيطالي رنزو مانزوني بثلاث رحلات في اليمن، وفي الرحلة الأولى التي استمرت بين عامي (١٢٩٤- ١٢٩٥هـ) دخل إلى مدينة ذمار ومكث فيها، وقد أعطى صورة عامة عن المدينة، وأبدى إعجابه بها وأثنى عليها. ولكنه لم يتحدث عن السوق سوى قوله: "دخلنا وقت المطر، نزلنا في سمسرة أكبر حجماً وإنارة من سمسرة يريم". ويقصد بذلك أنه بات ليلته في أحد خانات المدينة (مانزوني، ٢٠١٢، ص ١٣١).

والتر هاريس (١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م)

زار والتر بيرتون هاريس اليمن عام (١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م) كمراسل صحفي لصحيفة نيويورك تايمز. وقال هاريس أنه بعد ساعات قليلة من وصوله إلى مدينة ذمار، كان يتجول في الأسواق (صورة قديمة: ٢)، حيث وصف شوارعها بالضيقة، وعرضها يتسع

لشخصين أو ثلاثة فقط، للمشي مع بعضهم البعض. وتنقسم المهن إلى شوارع منفصلة وأرباع، كما في أي مكان آخر، والمحلات التجارية هي أماكن صغيرة
(Harris, 1893, PP 264-265)

إسماعيل بن إبراهيم (١٣١٣ – ١٣١٨هـ/ ١٨٩٥ – ١٩٠٠م)

جاء الطبيب العثماني إسماعيل بن إبراهيم إلى اليمن كمفتش الصحة، وإجراء المسوحات والدراسات الطبية، ورفع تقارير مفصلة عنها. وقد قدَم تقريراً عن الأحوال العامة والمشاهدات لولاية اليمن. وعن وصفه لسوق مدينة ذمار قال: إنها تضم "ما يزيد عن مائة محل وثلاثين خاناً كبيراً (عمار، ٢٠٠٣، ص١٧٥).

عبد العزيز الثعالبي (١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م)

وصل الرحالة التونسي عبد العزيز الثعالبي إلى عدن عام (١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م)، وخلال سفره من عدن إلى صنعاء، مكث في مدينة ذمار وقدّم وصفاً تفصيلياً للمدينة. وفيما يتعلق بأسواق ذمار، ذكر الثعالبي أنها تعرض فيها الأشياء غير الضرورية، مما يدل على انحطاط ثروة البلاد (الثعالبي، ١٩٩٧، ص ٧٥- ٧٦).

نزيه العظم (١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م)

زار الرحالة السوري نزيه العظم مدينة ذمار عام (١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م)، ووصف المدينة بقوله: "طفنا المدينة فوجدناها أصغر من مدينة صنعاء ولكنها أكبر من الحديدة"(العظم، ١٩٨٦، ص٢٧٢). وبخصوص أسواق ذمار، ذكر أنها: "لا تختلف كثيراً عن أسواق صنعاء بحجمها" (العظم، ١٩٨٦، ص٢٧٢). وهذا تأكيد على حيوية النشاط التجاري في المدينة، على الرغم من حجمها المتوسط مقارنة بالمدن اليمنية الأخرى.

أحمد وصفي زكريا (١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م)

جاء أحمد وصفي زكريا إلى اليمن كمستشار فني زراعي، ولمدة ستة أشهر عام (١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م)، حسب رغبة الامام يحي حميد الدين (سبانو، ١٩٨٣، ص٢٧٥). وأثناء عمله سجل عددا من المعلومات والأوصاف للمدن والقرى اليمنية، وكان وصفه

لمدينة ذمار مقتضباً. وفيما يتعلق بسوق ذمار ذكر أنه يضم مائة دكان، وخانات كثيرة (زكريا، ١٩٨٦، ص١٧١).

كلودي فايان (١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م)

قدمت الطبيبة الفرنسية كلودي فايان عام (١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م) طلباً لوزارة الخارجية الفرنسية للعمل في اليمن كطبيبة، وبعد المراسلات مع حاكم اليمن آنذاك الإمام أحمد حميد الدين، الذي وافق على الطلب؛ سافرت الطبيبة من فرنسا إلى اليمن في يناير ١٩٥١م (فايان، د. ت، ص ٨). واثناء إقامتها في المدينة زارت أسواقها ووصفتها بأنها: "منتعشة، ففيها المنتجات الزراعية المتنوعة، ومنتجات الصناع الصغار كالصوف والجلود، وفيها سجاجيد كبيرة بيضاء وسوداء؛ وهي من أشهر أنواع السجاد، ولا يجد المرء السلع الأوربية في دكاكينها إلا نادراً،... وقد لاحظت في أسواق ذمار طريقة ظريفة للإعلانات، فبعض التجار يقيمون بجوار محلاتهم أكشاكاً حجرية يزودونها بالمياه العذبة، ويثبتون الأكواب المعدنية في سلسلة يربطونها في الدكان. ويمر العطشان وقبل أن يشرب لا بد أن يبادلهم الحديث، وقد يكون بعد هذا زبونا" (فايان، د.ت، ص١٢١).

ومن خلال الوصف السابق لكلودي فايان يلاحظ أنها ذكرت معلومات مهمة عن السوق، غير أن ذكرها لغرض إنشاء التجار سقايات الشرب بجوار محلاتهم هو جذب الناس للشراء من محلاتهم غير صحيح؛ إذ أن الهدف من وجود السقايات هو تقديم خدمة الشرب للمتسوقين، والغرض الرئيسي منها ابتغاء الأجر والثواب.

ومما سبق ذكره عن الأسواق في مدينة ذمار، يتبين أن المقصود بذلك السوق القديم المسقوف؛ الذي وصف أنه يتألف من أسواق فرعية تخصصية، تضم شوارع بها دكاكين، تستخدم أما لبيع السلع أو لإنتاج وبيع الصناعات التقليدية. ويضم السوق أيضاً العديد من السماسر (الخانات)، وهو يشبه سوق مدينة صنعاء القديمة.

رابعاً: الظواهر السياسية والاجتماعية المتعلقة بالسوق:

لم يكن سوق ذمار مجرد مكان للتبادل التجاري فحسب، بل كان أيضاً فضاءً سياسياً مهماً، وفي الفقرات التالية نورد عددا من الأحداث والشهادات حول بعض الظواهر السياسية التي كانت تتم في السوق.

١. **إظهار السلطة السياسية**: استخدم السوق في بعض الأحيان كمكان لتنفيذ العقوبات وإظهار سلطة الدولة، كون السوق مكان مركزي عام يتجمع فيه الناس، سواء من المدينة نفسها أو القادمون من المناطق المجاورة. وقد أشار المؤرخ الشرفي (ت: ١٠٥٥هـ) إلى نصب المشنقة في سوق ذمار في فترة حكم الإمام الناصر محمد بن علي (ت: ٧٩٣هـ)، بقوله: "وهي منصوبة بالحلقة في سوق صنعاء، وفي سوق ذمار" (الشرفي، ٢٠٠٢، ج١، ص٤٦٤). ولإظهار قوة الامام المهدي محمد صاحب المواهب (ت:١١٣٠هـ) ضد معارضيه، استخدام طريقة وحشية لبث الذعر بين المعارضين لحكمه؛ حيث أمر بقطع عنق الأمير عز الدين القطبي أمير المخلاف السليماني، ثم أمر بتعليق رأسه في سوق ذمار، وبقيت جثته يوماً ترميها الصبيان والعامة بالحجارة (الشهاري، ٢٠٠٩، ص٢٧٩). وحين ادعى الامامة المنصور حسين بن محمد الهادي معارضاً للإمام المتوكل على الله الحسين بن أحمد، دخل المنصور مدينة ذمار سنة (١٢٧٥هـ/١٨٥٨م)، وحينها ذكر المؤرخ الجنداري (ت:١٣٣٧هـ) حادثة رمزية وقعت في سوقها، وقد وصفها بقوله: "دخل ذمار وأراد أن يتهددهم فوضع في السوق عصياً فأخذوها في الليل وجعلوا مكانها أحجاراً إشارة إلى الرجم وتولى عنهم" (الجنداري، د.ت، ص٤١٢). ويفهم من ذلك أن وضع المنصور للعصي في السوق إشارة رمزية إلى التهديد بالعقاب لسكان ذمار في حالة رفضهم لسلطته؛ لكن أهل ذمار وضعوا مكان العصي حجارة في إشارة إلى أنه يستحق عقوبة الرجم، لا الطاعة؛ فلما رأى المنصور ذلك انسحب، مدركاً رفضهم لسلطته وعدم قبولهم لدعوته.

٢. **إعلان الظاهرة**: الظاهرة وسيلة من وسائل الاعلام في عهد الأئمة الزيدية باليمن، ومن العادات التي كانت موجودة في اليمن قبل ظهور وسائل الإعلام الحديثة. وهي إذا بدا أمر

هام للحكومة وأرادت إشهاره على الناس أشهرته في المدن بواسطة نوابها. ويستدعى الشخصية الذي سيقوم بالإعلان (الدوشان) فيأمره بإعلان الظاهرة، بعد أن يلقنه نص الخبر الذي يعلنه. ويذهب الدوشان إلى أبرز مكان فيه يجتمع الناس، وينادي بصوت مرتفع بذلك الخبر (الأكوع، ١٩٩١، ص١١٥). ويذكر لنا المؤرخ محمد علي الأكوع شهادته حول إعلان الظاهرة في مدينة ذمار، في أول عهد الامام يحيى حميد الدين بعد دخوله صنعاء عام (١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م)، فقال: "فيذهب [أي الدوشان] ... إلى سوق المجن، والميدان (ميدان الحكومة)، وسوق الربوع بمدينة ذمار، ويصعد مرتفعاً ويصيح بأعلى صوته، بحيث يسمعه الأدنى والأقصى، فيهرع الناس محدقين عليه، شاخصة أبصارهم ماذا يخرج من فمه، فأول ما يقول: يا من سمع الظاهرة صلي على النبي، ثم يورد النبأ الذي ألزم بإشهاره. وسمعته مرة من المرات يعلن، يقول لكم الحاكم أو الوالي فلان بن فلان: أن الزلطة والنصف الزلطة (عملة نحاسية عثمانية)، أوالباولة والنصف الباولة (عملة فضية عثمانية) قد أبدلها الإمام بكذا بقشة أو نصف بقشة. فيسحب ولاة الأمور العملة العثمانية من الأسواق، بدون أن يعوضوهم شيئاً فيخسرون خسارة فادحة. وربما ينشرون هذا الإعلان والبلاغ بورق تعلق على جدران الأسواق والمحلات البارزة" (الأكوع، ١٩٩١، ص١١٥).

٣. **التشهير بالخارجين على القانون**: ظهر هذا العرف في مناطق حكم الأئمة الزيدية وخاصة في مدينة صنعاء وذمار وغيرها من المدن (الأكوع، ١٩٩١، ص١٦٨)، وخاصة خلال عهد الامام يحيى حميد الدين وابنه احمد. وكان يسمى هذا النوع من التشهير بـ "الدرداح أو الدردحة": وهو ضرب من التعزير لمرتكبي الجرائم (الارياني، ١٩٩٦، ص٢٨٤)، غير أن الدرداح السياسي كان يتم للمعارضين للحكم السياسي، وهو ما قاساه رجالات وقادة حركة (١٩٤٨م/ ١٣٦٧هـ)، بعد فشل حركة الأحرار وقتل الامام يحيى (منظمة العواصم، ٢٠٠٥، ص٧٨). ويذكر زندال عن والده: أن من ضمن الذي شهروا (دردحوا) بهم في السوق وميدان الحكومة بمدينة ذمار أديب اليمن الكبير عبد الله البرودوني (زندال، مقابلة شخصية، ٢٠٢٤). وصفة الدرداح أن يوضع الطبل (المرفع) على ظهر المذنب يقرعون عليه،

ويطاف به في الأسواق والشوارع وحوله الأطفال وعامة الناس يصرخون سابين شاتمين له (الارياني، ١٩٩٦، ص٢٨٤). والهدف من هذا الأسلوب أن ينزجر ويرتدع عن ارتكاب ذلك الفعل عامة الناس.

٤. **الدور الاجتماعي للسوق**: لم تقتصر وظيفة السوق القديم في مدينة ذمار على الوظيفة التجارية فحسب، بل اضطلع بدور اجتماعي محوري في حياة المجتمع الحضري. وقد شكل السوق ملتقى يومي يجمع مختلف فئات السكان، وأسهم في تعزيز الروابط الاجتماعية والتفاعل المجتمعي. كما لعبت السماسر (الخانات) بشكل خاص دوراً اجتماعياً بارزاً، من خلال استضافة التجار، والمسافرين، والغرباء، ووفرت بعضها خدمات انسانية؛ إذ يشير المؤرخ محمد الأكوع إلى تخصيص (وقف) سمسرة في سوق المحناطة (الحبوب) للمقاطيع؛ ويقصد بهم الذين ليس لهم مأوى وأُسر يقومون برعايتهم (الأكوع، ١٩٩١، ص١٠٢). وبرزت الأبعاد الاجتماعية للسوق بشكل أوضح خلال المناسبات الدينية والاجتماعية، إذ كانت الأسواق تعج بالناس، وتتحول إلى فضاء نابض بالحياة والحركة، حيث يرتادها المتسوقون من داخل المدينة والمناطق الريفية المحيطة بها، مما عزز من دور السوق كمركز اجتماعي اقليمي متجدد ومفتوح.

المبحث الثالث: التخطيط العمراني والتنظيم الإداري لسوق ذمار

خضعت الأسواق اليمنية في العصر الإسلامي – في تخطيطها وعمارتها وإدارتها – كغيرها من الأسواق العربية لضوابط أو أحكام فقهية تنظمها في إطار المدينة الإسلامية. ومن هذه الضوابط تقدير الأسواق بكفايتها، ويدل على ذلك أمور كثيرة منها: ألا تزيد عن حاجة السكان فتنهار الأسعار، وتبور البضائع، وألا تقل عن الحاجة فترتفع أسعارها. وفي ذلك إشارة لتحديد الحجم المناسب للأسواق بصورة تناسب وحجم السكان (عزب، ١٩٩٧، ص ص ٧٨– ٧٩).

أولاً: التصنيف العمراني لأسواق مدينة ذمار

انتظمت الأسواق اليمنية منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين إلى ثلاثة أنواع: النوع الأول السوق الثابت في المدينة: وكان يفتح يومياً ويعج بالحركة الدائمة من سكان المدينة وعابريها والقادمين إليها. أما النوع الثاني فيتمثل في السوق الأسبوعي: ويفتح في يوم محدد من أيام الأسبوع، ويختلف ذلك اليوم من مدينة لأخرى، حيث يأتي إليه الكثيرون من المناطق المحيطة مثل سوق الثلاثاء وسوق الخميس في ذمار. والنوع الثالث السوق الموسمي: وهو سوق يرتبط بمواسم معينة مثل مواسم الحج أو الأعياد أو مواسم حصاد المحاصيل الزراعية (أبو جبل، ١٩٩٩، ص١٠٠). واسواق مدينة ذمار القديمة تتوافق نسبياً مع ذلك التصنيف، حيث استمرت حتى الوقت الراهن ثلاثة أنواع من الأسواق، وهي:

١. **سوق الحوطة**: يقع في الجهة الغربية من الجامع الكبير بحي الحوطة(صورة قديمة:٣)، ويعد أقدم سوق في مدينة ذمار. وكان هذا السوق هو السوق الرئيس الاول للمدينة في المراحل المبكرة من تاريخها، قبل أن يتحول مركز الثقل التجاري إلى السوق المسقوف في فترة لاحقة. وكانت توجد بجانب سوق الحوطة عدد من السماسر والمحلات التجارية، إلا أنها اندثرت (الكوماني، ٢٠١٠، ص ٢٢). وما زالت الساحة التي تتقدم الجامع الكبير تسمى بسوق الحوطة، وهي حالياً تمثل سوق مفتوح وبجانبها الشمالي عدد من المحلات التجارية.

٢. **سوق الربوع (الأربعاء)**: يقع بجانب المدرسة الشمسية من الجهة الشمالية، عند ملتقى حي الجراجيش بحي المحل ومنطقة السوق القديم المسقوف (صورة قديمة:١، صورة حديثة: ٤). وكان هذا السوق يقام أسبوعياً (يوم الأربعاء)، ومن هنا جاءت تسميته بسوق الربوع، وكان يمثل الملتقى الأسبوعي للباعة والمشترين سواء من أهل مدينة ذمار نفسها أو القادمين إليه من المناطق المحيطة بالمدينة. وكانت تباع في السوق الحيوانات (الأبقار، الحمير، الأغنام)، والحطب (الأخشاب)، (الأكوع، ١٩٩١، ص١٢٩) (صورة قديمة:١)، وقد

أصبح سوق الربوع في الوقت الحالي إلى سوق يومي، يفترش الباعة سلعهم وخاصة الخضروات والفواكه (صورة:٤).

٣. **السوق القديم (المسقوف)**: يقع في مكان متوسط من الأحياء الرئيسية الثلاثة (الحوطة، والمحل، والجراجيش) على وجه التقريب (صورة جوية:٢). ويعد نموذج معماري مهم في المدينة، وأكبر أسواق المدينة القديمة مساحة، ويضم أسواق فرعية متعددة (صورة قديمة:٥، صورة حديثة:٦)، وسيتم القيام بدراسة معمارية تفصيلية للسوق ضمن العنوان التالي.

ثانياً: عمارة السوق القديم المسقوف بمدينة ذمار

١. **الوصف الأثري للنسيج العمراني للسوق والمحلات التجارية (الحوانيت)**:

يتموضع السوق القديم بمدينة ذمار على مساحة منبسطة، ويشكل كتلة معمارية مستقلة، ذات شكل شبه مستطيل (خارطة: ٢، صورة حديثة:٦). ويتألف من عدد من الأسواق التجارية الفرعية المتخصصة، حيث كانت تباع كل سلعة معينة في سوق واحد، ويجتمع أصحاب كل حرفة معينة في سوق واحد أيضاً. وما زال يطلق على هذه الأسواق بالسكك، مثل سكة البجد، وسكة المعطارة. وهذه الأسواق الفرعية تتميز بتلاصق حوانيتها من جهتها الخلفية، بينما تفتح ابوابها في واجهاتها التي تطل على أزقة أو شوارع ضيقة، التي يتفاوت عرضها ما بين (٢م) إلى (٣م)، وهذه الأزقة تمتد بشكل طولي أو متعرج، وتعد تلك النوع الأول من تخطيط الأسواق. أما النوع الثاني فيتوسط السوق الفرعي ساحة وسطية أو شارع متسع ويحيط به من جهتين أو ثلاث جهات الحوانيت، وتفتح في أطرافه ممرات، مثل سوق المخياطة (الخان) الذي يبلغ طول ساحته الوسطية (٢٦,٧٠م)، عرضها (٥,٦٠م) (مخطط:١)، وسوق البجد، وسوق الحَب (الحبوب)، وسوق البَز (القماش). وحوانيت السوق القديم في مدينة ذمار لا تختلف في مواصفاتها المعمارية عن حوانيت أسواق المدن الاسلامية؛ فمنها ما صغرت مساحتها ومنها ما كبرت مساحتها، وارتبط ذلك بظروف نشأة هذه الحوانيت وأغراض التجارة فيها. وتتألف أغلبها من طابق واحد، وتتميز بالبساطة المعمارية، وصغر مساحتها، ويتقدمها مسطبة مبلطة بالحجر، ترتفع عن أرضية الشارع

بحوالي (٨٠سم). ويتراجع مدخل الحانوت نحو الداخل بمقدار (١م) تقريباً، وتمثل فتحة بابها نحو (٩٠٪) من واجهة الحانوت، ركب فيها باب ذو مصراعين من الخشب (صورة حديثة:٧، مخطط: ٢). ويلاحظ على حوانيت الإنتاج الحرفي اتساع مساحتها، وخاصة حوانيت الحدادة. أما أسلوب بناء الحوانيت والمواد المستخدمة في بنائها، فقد أنشئت بالأحجار السوداء الكلسية (البازلت) المهندمة في واجهات الجدران، بينما استخدم: الطوب اللبن، أو الآجر، أو الأحجار غير المهندمة، في الوجه الداخلي للجدران الداخلية، كما استخدمت مادة الآجر في الأجزاء العلوية لبعض الجدران، واستخدم الطين المخلوط بالقش كمادة رابطة، ولكساء الجدران الداخلية للحوانيت. أما سقوف الحوانيت فقد أنشئت بالطريقة التقليدية، وفيها تثبت الاخشاب المحلية بشكل طولي على جانبي الجدار، ثم توضع فوقها عصي الأخشاب الصغيرة بشكل عرضي، تليها من الأعلى طبقة من الطين المخلوط بالقش (بقايا نبات القمح)، تعلوها طبقة من التراب. ويتم كساء الوجه الداخلي للسقف بطبقة الطين والجص السابق ذكرها. والجدير ذكره أن أرضية الشوارع الداخلية للسوق مرصوفة بالحجارة الكلسية السوداء. وكان مشروع الرصف بدأ عام (١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م)، على نفقة بلدية ذمار ومساهمة أصحاب الدكاكين في السوق (ينظر الملحق وثيقة رقم:١). وهذه السمات المعمارية العامة المذكور للسوق القديم بذمار وجدت في أغلب الأسواق التقليدية اليمنية، وأبرز نموج للسوق الاسلامي في اليمن سوق مدينة صنعاء القديمة، وسوق مدينة أب، وسوق مدينة زبيد (عنان، ١٩٨٣، ص ص٣١-٤٩؛ الحكيمي، ٢٠١٧، ص ٢٠٩؛ الهياجي، (أ) ٢٠٢٠، ص ص ١٣١-١٣٢؛ الهياجي، (ب) ٢٠٢٠، ص ص ١١٤-١١٥). ومما يلاحظ على الجزء الشمالي الشرقي في السوق القديم بمدينة ذمار اختلاف واضح في نمط تخطيطه المعماري، إذ يتألف من مجموعتين من الدكاكين المتلاصقة: تتخذ كل مجموعة منها شكلاً طولياً، وتقابل إحداهما الأخرى، ويفصل بينهما شارع واسع. ويظهر هذا التكوين اختلافاً عن النسيج المعماري العام لبقية السوق، ويعزى ذلك إلى أن هاتين المجموعتين أعيد تشييدهما في فترة أحدث من بقية أجزاء السوق. ووفقاً لإفادة هيئة

الأوقاف بذمار، التي تعود إليها ملكية هذا الجزء من السوق، أن البناء القائم فيه أنشئ على موقع كان يضم سماسر ودكاكين قديمة، تعرف حتى الوقت الراهن في وثائق الأوقاف بسكة الفتيني. وإضافة إلى ذلك تتوزع داخل السوق وفي أطرافه عدداً من السماسر (الخانات)، وسيتم الحديث عنها لاحقاً.

٢. الخصائص العمرانية العامة للسوق القديم

اتبع السوق القديم بذمار نظام تخطيط عضوي يتوافق مع طبوغرافية الموقع، والاحتياجات المعيشية للمجتمع. وقد تميز هذا التخطيط بعدة خصائص، منها:

١. الشوارع المتعرجة والضيقة: التي تتسع لشخصين أو ثلاثة فقط، للمشي جنباً إلى جنب، وهو ما أشار إليه والتر هاريس في وصفه للسوق.

٢. التدرج الهرمي للشوارع: تتدرج من شوارع رئيسية أوسع نسبياً إلى شوارع فرعية وأزقة ضيقة، وهذا التدرج يساعد في تنظيم حركة المرور وتوزيع المتسوقين.

٣. التسقيف الجزئي: غالباً ما كانت شوارع الأسواق المسقوفة مستقيمة، ذلك أن السقف يؤمن الظل ويخفف من وصول الغبار، ويحمي المتسوقين والبضائع من الشمس والمطر. وارتبطت ظاهرة تسقيف الشوارع التي تضم الأسواق على جانبيها بحماية نوعية معينة من السلع: كالحرير وغيره من الأقمشة، وانتشرت هذه الظاهرة في كثير من المدن الإسلامية وعُرفت بالسقائف (وزيري، ٢٠٠٤، ص١٠٠).

٤. التوازن بين الكتلة والفراغ: وفيه تحقق توازن عمراني بين كتل المباني والفراغات المفتوحة، مما يوفر تهوية جيدة ويمنع الازدحام. وتتميز عدداً من الأسواق الفرعية بوجود ساحة وسطية متسعة، تحيط بها الدكاكين. ومنها أسواق: البجد (السلاح حالياً)، والبز (الأقمشة)، والمجن، والحب.

٣. الأسواق الفرعية المتخصصة: يتكون السوق القديم في مدينة ذمار من عدد من الأسواق الفرعية المتخصصة، التي تنقسم إلى حرفية وتجارية (خارطة:٢)، ويتموضع كل منها في موقع محدد داخل السوق العام، وغالبا ما تعرف بتسميات محلية، ومنها: سكة البجد، وسكة

المعطارة، وسكة الزبيب. وقد أظهرت الدراسة الميدانية أن بعض هذه الأسواق، وخاصة التي تختص ببيع سلعة معينة فقط لم تكن مواقعها ثابتة، مثل سكك: القشر، والزبيب، والسمن. وكانت تتنقل أحياناً بسبب شهرة البائعين، مما يجذب المتسوقين إليهم، فيتبعهم باعة آخرون، ويتحول بذلك موقع السوق تدريجياً. كما ساهم في ذلك سعي المتسوقين للوصول إلى أقرب نقطة بيع في تغيير مواضع بعض هذه الأسواق بمرور الوقت. وما زالت تتبدل مواقع بعض الأسواق الفرعية حتى الوقت الراهن من مكان إلى آخر في نطاق السوق القديم. ويعكس هذا التغيير مرونة التنظيم التجاري في السوق، وقدرته على التكيف مع احتياجات السكان وأنماط التسوق المتجددة. وفيما يلي ذكر أغلب الأسواق الفرعية المتخصصة في السوق القديم بمدينة ذمار:

١. **سوق البجد (السلاح حالياً)**: يقع في الجزء الشرقي من السوق (صورة قديمة:٨)، وكان هذا السوق خاص ببيع المفروشات. وقد تحول السوق إلى مكان لصناعة وبيع الجنبية اليمنية (الخنجر التقليدي)، وبيع وشراء الأسلحة النارية الخفيفة والألعاب النارية أيضاً.

٢. **سوق المحدادة (الحدادة)**: يقع في الجانب الجنوبي الشرقي من السوق (صورة:٩)، وما زالت تنتج في دكاكينه (ورش) الأدوات التقليدية، ومنها: الأدوات الزراعية، وأدوات البناء، والأدوات المنزلية.

٣. **سوق السلب (الحبال)**: السَّلَب شجر معروف باليمن، وهو قِشْرٌ من قُشورِ الشَّجَر، تُعْمَلُ منهُ السِّلالُ والحبال، وهو من أجود ما يتخذ منه الحبال، والواحدة منه تسمى سلبة، يقال لسُوقِهِ سُوقُ السَّلاَّبِـينَ (ابن منظور، د.ت، ص٢٠٥٨). ويقع هذا السوق شمال سوق المحدادة.

٤. **سوق المنقالة (الاسكافيين)**: يقع في الجهة الشرقية من السوق، وما زال بعض الحرفيين يمارسون مهنتهم فيه، ومنهم من يقوم بإصلاح الأحذية، وآخرون يقومون بإنتاج أدوات بلاستيكية تقليدية لحفظ المياه، موادها الخام الإطارات التالفة الخاصة بالسيارات.

٥. **سوق النحاس**: يقع في الجزء الأوسط (تقريبا) من السوق، وكان الحرفيون يقومون بصياغة الفضة، وصناعة الحلي وأدوات الزينة النسائية بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى صناعة الأدوات النحاسية المنزلية. وحالياً لم يعد سوى اثنين من الحرفيين يزاولون هذه المهنة، وتحولت بقية الدكاكين لبيع وإصلاح الجنابي ومستلزماتها.

٦. **سوق المجن**: يقع في الجزء الجنوبي الغربي من السوق، حيث يفتح المدخل الشرقي للمدرسة الشمسية (٩٤٩هـ/ ١٥٤٢م) إليه مباشرة. وهذا السوق عبارة عن سكة حوانيتها شمالاً ويميناً وبينهما "المجن"، وهي ساقية مسقوفة يمر عبرها ماء مطاهير (أماكن الوضوء) المدرسة الشمسية إلى أرض زراعية صغيرة (مقشامة) (الأكوع، ١٩٩١، ص٢٠). وتقع المقشامة على بعد مئتي متر تقريباً بجانب مسجد وضريح الامام المطهر بن محمد بن سليمان (ت:٨٧٩هـ). وكان هذا السوق خاص ببيع الخضروات والبقوليات، والسمن، والعسل، والقشر (الأكوع، ١٩٩١، ص٢١). وقد تحول هذا السوق إلى بيع سلع أخرى، فبعض دكاكينه تختص ببيع الزبيب واللوز والحلويات وخاصة قبل حلول الأعياد.

٧. **سوق اللقمة**: يقع في الجزء الشمالي الشرقي من السوق، وكان جزء من سكة الفتيني المذكورة سابقاً، ويختص ببيع الخبز البلدي، وبيع الأكلات الشعبية (مطاعم)، غير أن أغلب دكاكينه تحولت إلى ورش إصلاح وبيع الأدوات المنزلية، ومازال عدد قليل من المحلات تختص ببيع المأكولات والمشروبات والحلوى الشعبية. ويلاحظ على القطاع الشمالي الشرقي في السوق المسقوف بشكل عام، وسوق اللقمة بوجه خاص، تغير في الشكل المعماري والتخطيطي، الذي يظهر تجديد معماري مقارنة مع بقية أجزاء السوق العام.

٨. **سوق الحب (الحنطة)**: كان يسمى بسوق المحناطة، ويقع في الجهة الغربية من السوق، وما زال يمارس نشاطه، حيث تباع فيه أغلب أنواع الحبوب المحلية (صورة:١٠). وقد تحولت بعض دكاكينه إلى ورش للحدادة، وبيع الأدوات المنزلية والزراعية المصنوعة محلياً.

٩. سوق البز (القماش): يقع في الجهة الجنوبية من السوق، ويحتفظ بتخطيطه المعماري القديم، وهو كغيره من الأسواق التي تغيرت السلع المعروضة للبيع، حيث صار يباع فيه الأقمشة وبعض ملابس الأطفال والنساء.

١٠. سوق المخياطة (الخياطة): كان يطلق عليه سوق المخياطة، ويسمى أيضاً سوق الخان (مخطط:١، صورة: ١١)، وهو عبارة عن شارع يطل عليه عدد من الدكاكين من الجهتين، ويقع في مكان متوسط من السوق العام، وبالتحديد بجوار سوق المعطارة. كان يختص بخياطة الثياب الشعبية وخاصة الرجالية، وقد وصف المؤرخ الأكوع عدد الخياطين الذين كانوا يشتغلون في كل دكان نحو خمسة أو أكثر (الأكوع، ١٩٩١، ص ٢١)، وما زال بعض الخياطين يمارسون حرفتهم فيه.

١١. سوق المعطارة (العطارة) : يقع في مكان متوسط من السوق تقريباً، كانت محلاته تختص ببيع جميع أنواع العطارة، والبهارات، والقهوة، والتمور، والتنباك، وحوائج القهوة، والبخور والعود، (الأكوع، ١٩٩١، ص٢١)، وغيرها من السلع (صورة:١٢). وما زالت بعض المحلات تقوم بذلك الدور، غير أن أغلبها تحولت لبيع الأحذية الحديثة.

١٢. سوق الزبيب: يقع ما بين سوق العطارة وسوق المجن، ويتألف من مجموعة قليلة من الدكاكين، ما زالت بعضها تختص ببيع الزبيب (العنب اليمني المجفف)، واللوز والحلوى.

١٣. سوق القشر: يقصد بالقشر الغلاف الخارجي المجفف لحبوب البن بعد فصلها، ويعتبر من المشروبات التقليدية في اليمن، وكان يباع القشر في سكة خاصة بها ضمن سكك سوق المعطارة، ثم انتقل إلى جوار سوق النحاس.

١٤. سوق اللساسين: يطلق مصطلح اللساسين على الأشخاص الذين يُخضِّرون نبات العتر (البازلاء الأخضر) بطريقة تقليدية في مقلايات، حتى ينضج ويصبح جاهزاً للأكل، وحينها يسمى محلياً قلي. والموقع الحالي لسوق اللساسين في موقع سوق القشر الأول، بجانب سوق المعطارة.

١٥. سوق العلف (علف الماشية): كانت تباع أعلاف الماشية عند مدخل السوق القديم من الجهة الجنوبية الشرقية، في مكان متسع عند ملتقى ثلاثة طرق تؤدي إلى السوق. وفي الوقت الراهن لم يعد هذا السوق موجوداً.

١٦. سوق الحجامين والحلاقين: يقع في الجهة الشمالية الغربية من السوق، وكانت تتم الحجامة والحلاقة فيه، ومازال بعض الحلاقين يمارسون أعمالهم في دكاكينهم.

١٧. سوق الجزارة (القصابة): يقع في الطرف الشمالي الشرقي من السوق، بجوار سكة الفتيني، وكان جميع بائعو اللحوم في هذا السوق، وفي الوقت الراهن تستخدم دكاكين هذا السوق مخازن للمحلات التجارية. ويتفق موقع السوق مع معيار اجتناب الضرر الناتج من الروائح الكريهة.

وتتخلل الأسواق الفرعية المذكورة عدد من السماسر، ويمكن وصفها فيما يلي:

٤. السماسر: منشآت مدنية تجارية ذات طابع خدمي (خارطة:٢، صورة:١٣، ١٤)، ومفردها سمسرة، وهي المكان الذي تخزن فيه السلع التجارية بدرجة رئيسية كمستودع، بالإضافة إلى دورها في استقبال القوافل والتجار والمسافرين، أي سكن للنزلاء ولإيواء الحيوانات أيضاً (مركز الدراسات، ٢٠٠٨، ص٢٦٩)، وبعضها كانت تستخدم للتخزين في الطابق السفلي، وسكن لمالكها في الطابق العلوي. ويرى ريموند أن السمسرة مرادفة للخان والقيصرية، بينما سرجنت يؤكد أن السمسرة كلمة يمنية بحتة، حلت محل الخان، ويحتمل أنها ترجع إلى نهاية القرن (٩هـ/ ١٧م) (سرجنت، ٢٠٠٢، ص٦١). وتصنف السماسر في سوق مدينة ذمار القديمة إلى ثلاث مجموعات، وهي: سماسر التخزين والايواء، وسماسر تخزين البضائع، وسماسر إنتاج زيت السمسم أو الخردل (السليط). ويتألف تخطيط سماسر الإيواء والتخزين معاً من قاعة واسعة لها مدخل واحد، ومقسمة من الداخل إلى بوائك من العقود ترتكز على دعامات، وبعض السماسر قسمت بواسطة جدران إلى عدد من القاعات. وعند وجود طابق علوي خاص بالمالك فله مدخل مستقل بذاته، أما إذا كان الطابق العلوي للإيواء فيمكن الصعود إليه من الطابق السفلي. وتخطيط الطابق العلوي يتكون من صالة

وسطية يحيط بها عدد من الغرف، بالإضافة إلى الحمام والمطبخ (مخطط:٤،٣). ويمكن حصر السماسر في سوق ذمار القديم التي حملت في الغالب أسماء أصحابها أو الوظيفة التي تمارسها، فضلاً عن حالتها الانشائية كماهو في الجدول الآتي:

اسم السمسرة	الوظيفة			الحالة الانشائية	الوظيفة الراهنة	مادة البناء
	تخزين	نزل	الزيت			
قرابش	إنتاج زيت السمسم			جيدة	مغلقة	الحجر
سلامة	تخزين ونزل			متهدمة	محل تجاري	حجر + آجر
راوية	تخزين + سكن المالك			جيدة	محل تجاري	حجر + آجر
الثعلي (شونة الاوقاف)	انتاج الزيت (حالياً تخزين)			جيدة	تخزين حبوب	الحجر
الجمرك	تحديد الأسعار ودفع ضريبة			مندثرة	لا يوجد	ــــــــ
عباد	تخزين وسكن المالك			مندثرة	محل تجاري وسكن	الحجر
الدناني	تخزين			غير جيدة	محل تجاري	الحجر
الخطري	تخزين + سكن المالك			جيده	مندثرة	الحجر
المعطب	تخزين			مندثرة	تجاري + سكني	الحجر
الحاذق	تخزين + سكن المالك			جيدة	تجاري + سكني	الحجر
قرابش (منطقة الميدان)	إنتاج زيت السمسم			جيدة	محل تجاري	الحجر
العلوي (صبل لاهب)	تخزين ايواء ماشية			غير جيدة	مغلقة	حجر + لبن
ساوي	تخزين			جيدة	تجاري + سكني	الحجر
الكولي	تخزين			جيدة	تجاري	الحجر
الديلمي	إيواء			متهدمة	لا يوجد	الحجر
الهندي	إيواء			متهدمة	تجاري	الحجر
الشاعرة	تخزين			جيدة	تجاري	الحجر
طالعة	تخزين			جيدة	تجاري	الحجر
ماطر	تخزين حبوب الأوقاف			غير جيدة	تجاري	الحجر
الفتيني	تخزين			غير جيدة	تجاري	الحجر
الفقيه	تخزين			متهدمة	لا يوجد	الحجر

٥. معايير التوزيع المكاني للأسواق الفرعية :

اتبع توزيع الأسواق الفرعية في سوق ذمار القديم مجموعة من المعايير التي تعكس الفكر التخطيطي الإسلامي، الذي حدده علماء السياسة الشرعية في مجال عمران المدن الاسلامية (خارطة:٢). وقد فصلت كتب الحسبة ما يجب أن تكون عليه الأسواق. وتُعرف الحسبة بأنها أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي عن منكر إذا أظهر فعله. والحسبة على أسواق المدن هي أحد أبواب الفقه الاسلامي في العمارة المدنية (عزب، ١٩٩٧، ص ص ٩٣، ٩٧). ومن الضوابط أو الشروط الواجبة في عمران الأسواق ما يلي:

١. موقع السوق: يأتي على رأس الضوابط والحلول التخطيطية في المدينة الاسلامية عزل مناطق الازعاج والضوضاء عن المناطق السكنية (وزيري، ٢٠٠٤، ص٣١). وفي الوقت نفسه يمنع ضرر كشف الحوانيت التجارية للتكوينات السكنية (عثمان، ١٩٨٨، ص٦٩). ويعتبر اختيار موقع السوق بالقرب من المسجد الجامع إحدى الخصائص العامة للمدن الإسلامية (المعتصم، ١٩٨٠، ص٢١٧). ويقع السوق القديم بمدينة ذمار بجانب المدرسة الشمسية، وهو منعزل تماماً عن الأحياء السكنية. وكان يمثل مركز ومحور الحركة التجارية للمدينة القديمة، فضلاً عن اتجاه حركة الاتصال نحوه، سواء الشوارع الرئيسية التي كانت تؤدي إلى المدينة، أو الشوارع الفرعية للحارات المجاورة له. وهذه الخصائص يشترك فيها أيضاً سوق صنعاء القديمة، وسوق مدينة إب القديمة، وسوق مدينة زبيد، وغيرها من المدن الإسلامية اليمنية.

٢. اجتناب الضرر: كان له أثره القوي في وضع الأسواق التي تحدث ضرر الدخان والأصوات المزعجة أو الروائح الكريهة في أطراف السوق، كالقصابين (الجزارين) (عثمان، ١٩٨٨، ص٢٣٤). وهؤلاء لا بد لهم من الذبح، الذي يوجد في الغالب خارج السوق أو المدينة، لسهولة نقل اللحم إلى هذه الحوانيت (سويلم، ٢٠٠٨، ص٢٦)، دون الحاجة إلى عبور شوارع السوق باتجاه المركز. وكذلك الأمر بالنسبة للخبازين والحدادين، تقع أسواقهم في أطراف السوق، وهذا ما وجد في سوق مدينة ذمار القديمة. ومثله في السوق القديم

بمدينة إب يقع سوق الجزارة وسوق الحدادة في الطرف الجنوبي للمدينة (الحكيمي، ٢٠١٧، ص ٢١٨).

٣. التخصص: خُصِّص لكل حرفة أو نوع من التجارة سوق فرعي خاص، مما يسهل على المشتري الوصول إلى حاجته بسهولة ويسر، ويدفع إلى التنافس في المعروض من السلع (سويلم، ٢٠٠٨، ص ٢٧). وقد طُبق هذا المبدأ في أسواق المدن اليمنية في العصر الاسلامي، ومنها السوق القديم بذمار.

٤. التجاور: ظهر مفهوم التجاور بناء على التخصص الذي قامت به الأسواق الاسلامية، حيث اعتمد على مبدأ الفصل بين الأنشطة المتعارضة، والحرص على التجاور والتجانس في السلع المتشابهة أو السلع التي يكمل بعضها بعضاً (سويلم، ٢٠٠٨، ص ٢٧). وطبق هذا المبدأ في السوق القديم بمدينة ذمار، حيث تجاورت في محيط عمراني واحد أسوق: العطارة، والحبوب، والقشر (حبوب القهوة)، والزبيب (العنب المجفف). وكذلك الأمر في تجاور سوقي البجد (المفروشات)، والاسكافيين. كما وضع سوق الحدادة في الطرف الشرقي من السوق، ويجاوره سوق السلب (الحبال).

٥. القرب من مراكز الطلب: تحكم في تحديد مواقع بعض الأسواق الفرعية – في السوق القديم بمدينة ذمار – عدد من الأمور أهمها: نوع السلعة وكثافة الطلب عليها، وسهولة الوصول إليها. ولذا يقع سوق الحبوب في الطرف الغربي من السوق، وبالتالي يسهل وصول المشترين والبائعين إليه، ويسهل نقل المواد ثقيلة الوزن وكبيرة الحجم إلى دكاكينه، دون عرقلة حركة المتسوقين في شوارع السوق. وكذلك الأمر طبق في مواقع أسوق: الجزارة (القصابين)، والحدادة، والعلف، تقع جميعها في أطراف السوق.

ثالثاً: النظام الإداري والأمني للسوق:

سبق الحديث عن الحسبة ودورها في تنظيم وتخطيط الأسواق الاسلامية، أما من حيث إدارة الأسواق فقد ظهرت شخصية المحتسب: وهو شخص يكلفه الحاكم، ويعتبر رمزاً للسلطة البلدية، يستند في عمله على القاعدة الدينية "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر". ومن

مهامه: مراقبة الأسعار، وتفتيش الموازين والمكاييل، ومراقبة المخابز والمصانع والحمامات العامة، وهذا النظام كان معروفاً في أسواق القاهرة، وفاس وبغداد، وغيرها من المدن الاسلامية (المعتصم، ١٩٨٠، ص٢٤٢). أما في اليمن وخاصة في صنعاء وذمار فكان يسمى من يقوم بهذه الوظيفة بشيخ السوق، ويوصف بالرئيس، ويذكر أن مهامه في الأسواق تكون وراثية، مما أعتاد الناس عليه، ولم يكن قانون مسنون (منظمة العواصم، ٢٠٠٥، ص٧٥).

١. **ضبط الأسواق**: كان شيخ السوق هو المسؤول الأول عن إدارة الأسواق، ويقع تحت إمرته العقال أو شيوخ الأسواق الفرعية (منظمة العواصم، ٢٠٠٥، ص٧٥). والعاقل يمثل شخصية محورية في النظام الإداري للسوق القديم بمدينة ذمار ، وكان بمثابة حلقة الوصل بين التجار والسلطات الرسمية. وكان يتم اختياره من بين كبار التجار المعروفين بالحكمة والمكانة الاجتماعية، والأمانة والخبرة في مجال تخصص السوق. وكانت مهامه تشمل: حل النزاعات والخلافات بين التجار أو أصحاب المهن بالطرق الودية، والإشراف على تنظيم السوق، بالإضافة إلى المشاركة في تحديد الأسعار ومراقبة الجودة، وتمثيل أصحاب المحلات أمام السلطة المحلية في القضايا المتعلقة بالسوق المكلف به. وما زال نظام الشيخ والعاقل سائداً في أسواق مدينتي صنعاء القديمة وذمار القديمة.

٢. **نظام الأمن والحراسة الليلية**: يتولى شيخ الليل حراسة السوق ويعاونه عدد من الحراس، ولديه صلاحية كاملة خلال الليل فقط (مجهول والسياغي، ٢٠٠٨، ص١٨٣). وهناك العديد من الشروط التي ينبغي أن يتمتع بها شيخ الليل، ومنها: السمعة الطيبة والأمانة، وقدرته على تعويض السلع حال حدوث أي سرقة (دوستال، ١٩٩٠، ص١٦٣). ومهام شيخ الليل تشمل: تنظيم دوريات الحراسة الليلية في السوق، والتدخل لحل أي مشكلات أمنية طارئة، والإشراف على عملية إغلاق السوق مساءً وفتحه صباحاً. ومازال هذا النظام الأمني قائماً إلى الآن في السوق القديم بمدينة ذمار.

٣. **المصلح (الوسيط)**: يُعرف المصلح: بأنه الوسيط بين البائع والمشتري، ومهمته تقدير الثمن دون أن يظلم أحد منهما. وبعد الاتفاق على السعر يحصل المصلح عادةً على الصلحة:

وهي مبلغ مالي مقابل خدمته. وكان يشترط فيمن يتولى وظيفة المصلح: الأمانة، وحسن السيرة، والخبرة الواسعة في المجال التجاري، والكفاءة والقدرة على حل النزاعات، بالإضافة إلى ضرورة الإلمام بأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين التجارية السائدة (ينظر وثيقة: ٢، ٣). وكان السوق القديم بمدينة ذمار يتميز بنظام إداري فريد للاختيار والتعيين في الوظائف، يجمع بين الانتخاب والتزكية. وكان اختيار العاقل، وشيخ الليل، والمصلح، يتم من خلال عملية تشاورية يشارك فيها كبار التجار وشيوخ الحرف. وعلى سبيل المثال يتم اختيار كبار المصلحين بطريقة التزكية، وذلك بالتوقيع على عريضة تتضمن أسماء التجار المقيمين في السوق، أو التجار الوافدين لبيع سلعهم للتجار الكبار في السوق (جلابين). وتظهر لنا عدد من الوثائق طريقة انتخاب مصلحين لسلعة التنباك الأبيض (التتن الأبيض) في سوق ذمار. ويرجع تاريخ إحداها إلى عام (١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م). وتتضمن شهادات التجار، والبائعين المشترين، والتجار الجلابين، للشخصين اللذين اختاروهما لوظيفة المصلح، وطلب المصلحان من الامام يحيى حميد الدين الموافقة على ذلك (ينظر وثيقة: ٢، ٣) (أرشيف متحف ذمار، Dhm 1877 ، Dhm 1883).

وإلى جانب الوظائف الادارية المذكورة هناك عدد من الوظائف العامة أيضاً، يقوم الأشخاص المكلفون بها بتسهيل عمليات البيع والشراء داخل السوق، وإدارة بعض المرافق التجارية كالسماسر، ويمكن توضيح أبرزها كالآتي:

١. **السمسار (السمسري)**: يطلق على الشخص المسئول عن حفظ مخزن البضائع (السمسرة). ويشترط في هذا الشخص الأمانة وحفظ أموال التجار (مجهول والسياغي، ٢٠٠٨، ص ص٢١٦، ٢٠٢).

٢. **الجلاب**: هو الشخص الذي يشتري السلعة من مصدرها (المستورد)، ثم يجلبها إلى السوق ويبيعها للتجار، وهذه الوظيفة ارتبطت غالباً بسوق الغنم والأبقار (مجهول والسياغي، ٢٠٠٨، ص١٩٦)، وما زال هناك أشخاص يمارسوا هذه المهنة في سوق الأبقار الحديث بذمار.

٣. الدلال: هو الوسيط بين البائع والمشتري، والدلالة ما استحق الدلال من أجرة (مجهول والسياغي، ٢٠٠٨، ص٢١٦). وكان يوجد دلال الكتف، وهو الذي يحمل بضاعته على كتفه، ويمشي في السوق أو غيره ويقوم بعرضها للبيع.

٤. المفاود: هو الذي يشتري السلعة من الجلاب (المستورد)، ثم يبيعها للمستهلك بثمن أعلى (مجهول والسياغي، ٢٠٠٨، ص ص١٩٧، ٢١٨).

المبحث الرابع: الحالة الوظيفية والمعمارية والتحديات والمخاطر في السوق القديم بذمار

أولاً: الوضع الوظيفي والمعماري الراهن

شهدت منطقة السوق القديم بمدينة ذمار تغيرات وظيفية ومادية كبيرة خلال العقود الأخيرة، نتيجة التوسع العمراني والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المدينة. ومن أبرز هذه التغيرات:

١. تحول الوظائف: تحولت العديد من الدكاكين الصغيرة بمركز السوق إلى مخازن لحفظ بضائع وحاجيات أصحاب الدكاكين. كما تحولت وظائف السماسر (الخانات) من وظائفها الأصلية كأماكن لإقامة المسافرين والتجار أو وتخزين البضائع، إلى وظائف جديدة، كالمحلات التجارية الحديثة، والورش الحرفية. وقد فقدت الاسواق المتخصصة وظائفها الأساسية، ونوعية السلع المعروضة للبيع. وعلى سبيل المثال أصبح سوق الحب (الحنطة) تباع فيه إلى جانب الحبوب مواد منزلية تقليدية، واستخدمت بعض دكاكينه كورش للحدادة أو محلات للحلاقة أو محلات لبيع الجنبية اليمنية ومستلزماتها. كما تغيرت وظيفة سوق البجد (المفروشات) إلى سوق لبيع الاسلحة والألعاب النارية، وهذا التحول في الاستخدام حدث تدريجياً خلال العقود الماضية؛ مما شكل تداخل في التركيبة النوعية التي كان يختص بها كل سوق على حده.

٢. تغير أنماط التسوق والاستهلاك: اختفت عدداً من الحرف التقليدية كصناعة الأحذية الجلدية والأواني الفخارية، والمنسوجات، وأدوات الزينة الفضية. أما أعلاف الماشية، والخضروات، واللحوم – انتقل بيعها إلى أماكن أخرى خارج السوق القديم – وحلت محلها

منتجات حديثة، كالملابس الجاهزة، والأحذية، ونبات القات، والمواد المنزلية الحديثة المصنعة محلياً والمستوردة.

٣. التعديلات المعمارية: خضعت العديد من الدكاكين والسماسر لتعديلات معمارية داخلية تتناسب ووظائفها الجديدة، مثل تقسيم المساحات الكبيرة إلى صغيرة، وإضافة مرافق تجارية أو سكنية وخدمية حديثة.

٤. الهدم والاستبدال: تعرضت مجموعات من الدكاكين المملوكة للتجار أو هيئة الأوقاف الحكومية، وبعض السماسر للهدم الكلي واستبدالها بمبانٍ حديثة، حيث استخدم طابقها السفلي كمحلات تجارية، والطابق العلوي سكن خاص بملاكها.

ثانياً: التحديات والمخاطر التي يتعرض لها السوق التراثي:

يواجه السوق القديم المسقوف بمدينة ذمار القدمة العديد من التحديات والمخاطر، التي تؤثر سلباً على استمراريته سواء من الناحية التراثية المعمارية أو من حيث الوظيفة الاقتصادية التي يؤديها. من أبرز التحديات والمخاطر ما يلي:

التدهور المعماري: تعاني العديد من الدكاكين في السوق من عوامل تلف إنشائية كالتصدعات والتشققات، وظهور النباتات على جدرانها؛ وجميع تلك العوامل بسبب عدم الصيانة الدورية لها.

ضعف البنية التحتية: تفتقر معظم أجزاء السوق إلى البنية التحتية المناسبة مثل الصرف الصحي، فضلاً عن عشوائية إمدادات خطوط الكهرباء؛ التي تعد مصدراً من مصادر الخطر الرئيسية التي تهدد السوق التراثي. كما يعاني السوق من تراكم النفايات وانتشار الروائح الكريهة؛ وذلك بسبب عدم تنظيف الشوارع الداخلية غير المستخدمة في السوق.

١. سوق الأسلحة النارية: إن وجود سوق فرعي لبيع الأسلحة النارية ومستلزماتها والألعاب النارية أيضاً أحد مصادر الخطر الرئيسة؛ مما قد يسبب حدوث انفجارات أو حرائق، نظراً لعدم القيام بتدابير وإجراءات السلامة. وقد حدثت عدد من الحرائق وبعض حوادث إطلاق النار خلال السنوات الماضية؛ مما نتج عنها خسائر في الأرواح والممتلكات.

ويجب على السلطة المحلية بذمار إغلاق هذا السوق، أو على الأقل كإجراء وقائي نقل بيع الأسلحة النارية إلى مكان آخر خارج السوق القديم الذي يعد مركز المدينة القديمة.

٢. منافسة الأسواق الحديثة: أدى توسع مدينة ذمار وامتداد عمرانها إلى ظهور أسواق ومحلات تجارية وورش صناعية في أماكن متعددة سواءً داخل الأحياء الحديثة أو في أطراف المدينة وعلى امتداد الطرق الاسفلتية العامة. وأدى ذلك إلى تراجع وركود في النشاط التجاري داخل السوق القديم، وبالتالي أغلقت العديد من الدكاكين.

٣. غياب مشاريع الحفاظ على التراث العمراني للسوق: لم تقدم الهيئات الحكومية المركزية المعنية بالتراث الثقافي أية مشاريع تساهم في الحفاظ على التراث العمراني للسوق القديم، أو إعادة إحيائه تراثياً واستدامته كمورد من موارد السياحة والاقتصاد المحلي. كما أن السلطة المحلية بمدينة ذمار لم تتبنى أي مشروع يساعد على الأقل في بقاء السوق بوضعه الحالي، ومنع الاستحداثات المعمارية المستمرة فيه؛ عدا قيامها باستكمال رصف بعض شوارع السوق بالحجارة ضمن مشروع أعمال رصف شوارع مدينة ذمار القديمة.

ثالثاً: التحليل المعماري والوظيفي للسوق التراثي والمنطقة التجارية القديمة المحيطة به:

من خلال الدراسة الميدانية للسوق التراثي والمنطقة التجارية المحيطة به في مدينة ذمار القديمة، التي يبلغ إجمالي مساحة الموقع نحو (٩٠٣٤٨,٢ م٢)، وبالاعتماد على دراسة هندسية حديثة أيضاً للموقع نفسه قام بها طلاب كلية الهندسة بجامعة ذمار في اليمن، يمكننا فهم الحالة المعمارية والوظيفية بشكل دقيق. ويتضمن هذا التحليل إحصاءات ومعلومات هامة تمثل قاعدة بيانات (طلاب كلية الهندسة، ٢٠٢٥، مستند أوتوكاد)؛ إذ يمكن الاعتماد عليها في إعداد مشاريع تتعلق بالتنمية المستدامة للموقع التراثي.

١. **الحالة المعمارية للمباني:** تكشف حالة المباني، في السوق القديم عن صورة عامة إيجابية نسبياً (خارطة: ٣)، أي في حالة معمارية جيدة. أما المباني ذات الحالة المعمارية المتوسطة والضعيفة مجتمعة تشكل ٤٠٪، وهو ما يدعو إلى القلق بشأن مستقبل التراث المعماري (في السوق). وتعد المباني المتهدمة قليلة جداً، لكنها تمثل مؤشر واضح على التدهور في بعض

أجزاء السوق، ويستدعي تدخلاً عاجلاً للحفاظ على سلامة البيئة العمرانية (جدول:١، رسم بياني:١).

عدد المبا	حالات المب	النسبة المئوية
١١٩	جيد	٥٤,٠٩٪
٥٠	متوسط	٢٢,٧٣٪
٣٨	ضعيف	١٧,٢٧٪
١٣	متهدم	٥,٩١٪

جدول (١) الحالة المعمارية لمباني السوق القديم بذمار
(المصدر: طلاب الهندسة، ٢٠٢٥)

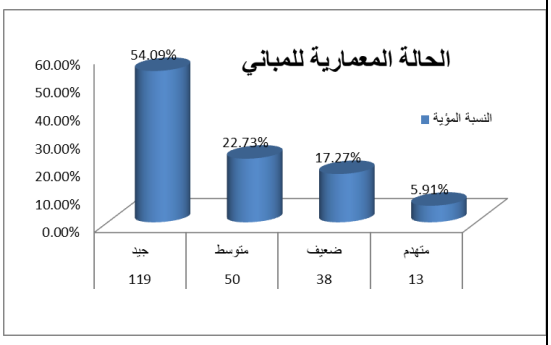

رسم بياني (١) النسب المئوية لحالات المباني في السوق القديم بذمار
(عمل الباحثان)

٢. **استخدامات المباني**: يبلغ مجموع المساحة البنائية للموقع نحو (١ , ٤٤٢٦٤م٢)، وتشكل المباني ذات الوظيفة التجارية الخالصة النسبة الأكبر من استخدام المباني؛ ما يعكس حيوية المكان كمركز اقتصادي نشط (خارطة: ٤). تليها المباني ذات الوظيفة المزدوجة (تجارية/ سكنية)، وهو نمط شائع في الأسواق القديمة، مثل سوق صنعاء، حيث يستخدم الطابق الأرضي للنشاط التجاري، بينما تخصص الطوابق العلوية سواء طابق أو أكثر للسكن. أما المباني السكنية البحتة فقد جاءت في المرتبة الثالثة، وغالبا ما تقع هذه المباني في أطراف السوق بعيداً عن الحركة التجارية. وبقية الاستخدامات للمباني العامة (الدينية، الخدمية، التعليمية، الحكومية، البساتين) تعكس تنوعاً بسيطاً في أداء السوق لوظائفه المجتمعية سواء لأصحاب السوق أنفسهم أو مرتاديه. ومما يلاحظ أن المباني الخدمية تقع في أطراف السوق القديم من جميع جهاته، مثل: حمامات المساجد، وإدارة قسم الشرطة، والحمام البخاري. كما أن وجود

مباني متهدمة بنسبة ضئيلة يشير إلى وجود بعض التدهور العمراني (جدول:٢، رسم بياني:٢). ويمكن توضيح استخدامات المباني في الجدول الاحصائي والرسم البياني الآتي:

نوع المبنى	العدد	النسبة المئوية
تجاري	١٩٥	٦٠,٥٦٪
سكني	٤٠	١٢,٤٢٪
تجاري سكني	٥٤	١٦,٧٧٪
حكومي	٢	٠,٦٢٪
ديني	٤	١,٢٤٪
خدمي	٨	٢,٤٨٪
تعليمي	١	٠,٣١٪
بساتين	٥	١,٥٥٪
متهدمة	١٣	٤,٠٤٪

جدول (٢) استخدامات مباني السوق القديم بذمار
(المصدر: طلاب الهندسة، ٢٠٢٥)

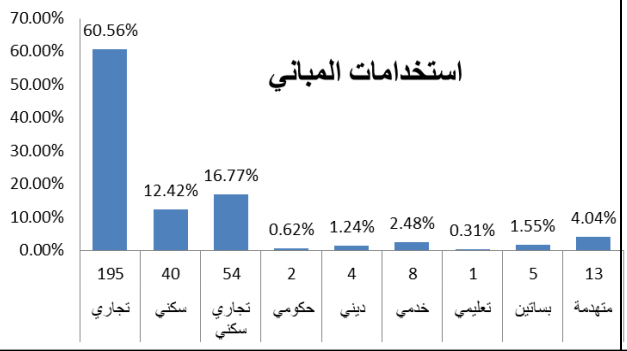

رسم بياني (٢) النسب المئوية لاستخدام المباني في السوق القديم بذمار
(عمل الباحثان)

٣. **ارتفاعات المباني**: تنوعت ارتفاعات المباني حسب استخدامها (خارطة: ٥)، ومن الطبيعي أن غالبيتها تتألف من طابق واحد، وذلك لأن السوق ما زال يحتفظ ببنيته التقليدية المنخفضة، وغالباً ما تكون عبارة دكاكين (حوانيت) متلاصقة، ما يعكس طبيعة الأسواق العربية القديمة. وتأتي المباني التي تتألف من طابقين في المرتبة الثانية، وهي في الغالب سماسر (خانات) أو مبان ذات استخدام مزدوج، حيث استخدم الطابق الأرضي للتجارة، والطابق العلوي للسكن. وبعض هذه المباني استخدمت بكاملها للسكن وخاصة تلك التي في أطراف السوق. وتشبهها في ذلك المباني التي جاءت في المرتبة الثالثة التي تتألف من ثلاثة طوابق. أما المباني ذات الأربعة والخمسة والستة طوابق فهي قليلة جداً؛ وتمثلها المباني الحديثة التي انشئت بدلاً من المباني القديمة؛ ما يدل على محاولات محدودة للتجديد أو التوسعة

العمودية في السوق (جدول:٣، رسم بياني: ٣). ويمكن توضيح ما سبق ذكره في الجدول التوضيحي والرسم البياني التالي.

ارتفاع المبنى	عدد المباني	النسبة المئوية
١ طابق	١١٨	٥١,٣٠٪
٢ طابق	٥٨	٢٥,٢٢٪
٣ طوابق	٣٠	١٣,٠٤٪
٤ طوابق	١٨	٧,٨٣٪
٥ طوابق	٤	١,٧٤٪
٦ طابق	٢	٠,٨٧٪

جدول (٣) ارتفاعات المباني السوق القديم بذمار (المصدر: طلاب الهندسة، ٢٠٢٥)

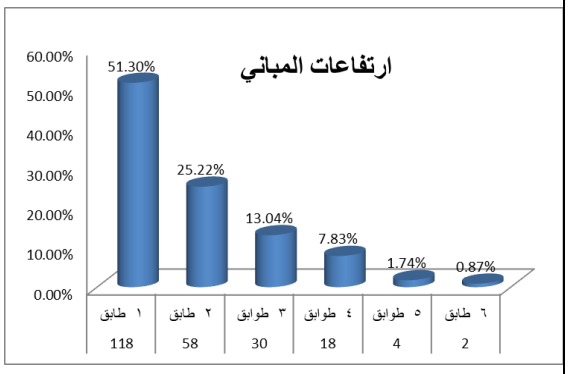

رسم بياني (٣) النسب المئوية لارتفاعات المباني في السوق القديم بذمار (عمل الباحثان)

٤. **مواد البناء**: لا تختلف مواد البناء المستخدمة في إنشاء السوق القديم عن نظيراتها في المنشآت التراثية بمدينة ذمار القديمة. وتعد مادة الحجر الكلسي السوداء المعروفة محلياً بالحبش هي الأكثر استخداماً في بناء السوق (خارطة: ٦)، وعدد من المنازل السكنية التي تقع في أطراف السوق؛ مما يعكس قدم السوق والمحافظة على الطابع المعماري التراثي. وهناك مباني تجارية كالسماسر (الخانات) استخدم في انشائها إما مادة الحجر أو قوالب الطين منفردة، أو تشترك مع بعضها البعض. أما قوالب الآجر مع الحجارة الكلسية السوداء فقد أنشئت بهما المباني التي تؤدي غرض تجاري وسكني في الوقت نفسه؛ حيث استخدمت الحجارة في بناء الطابق الأرضي، والآجر في الطوابق العلوية. وهناك مباني حديثة أنشئت بمادة الحجارة، وهي تلك التي انشئت بدلاً من المباني القديمة. كما استخدم الطوب الطيني (اللبن) في بناء بعض السماسر؛ وهي مبان بسيطة في تخطيطها ووظيفتها (جدول:٤، رسم بياني: ٤). وفي

الجدول والرسم البياني التالي ترتيب إحصائي لمواد البناء الأساسية ويقابلها عدد المباني التي أمكن حصرها.

مواد البناء المستخدمة في إنشاء السوق		
مادة البناء	عدد المباني	النسبة المئوية
حجر	٢٠٥	٦٩,٠٢٪
حجر + لبن	٤٠	١٣,٤٧٪
طوب لبن	٣٠	١٠,١٠٪
ياجور + حجر	٢٢	٧,٤١٪

جدول (٤) مواد البناء في السوق القديم بذمار
(المصدر: طلاب الهندسة، ٢٠٢٥)

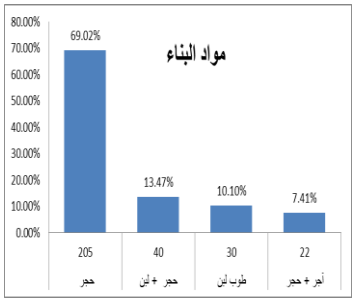

رسم بياني (٤) النسب المئوية لمواد البناء المستخدمة في السوق القديم بذمار
(عمل الباحثان)

الخاتمة:

بعد استعراض الجوانب: التاريخية، والحضارية، والأثرية العمرانية، والمبادئ الفقهية لبناء السوق القديم في مدينة ذمار، يتضح جلياً أن هذا السوق لم يكن مجرد مكاناً للتبادل التجاري، بل كان مؤسسة متكاملة لعبت أدواراً متعددة في حياة المدينة وسكانها. وفي هذه الخاتمة نسلط الضوء على أبرز النتائج التي خلص إليها البحث، وهي كالآتي:

- يتوافق اختيار موقع السوق في مدينة ذمار القديمة مع النمط العام للأسواق في المدن الإسلامية بوجه عام؛ مثل سوق المدينة المنورة، واليمنية على وجه الخصوص؛ مثل أسواق المدن الإسلامية القديمة: صنعاء، وإب، وزبيد.

- ساهم موقع مدينة ذمار الاستراتيجي على الطريق التجاري، بالإضافة إلى وفرة الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، في نشوء سوق تجاري مهم ومزدهر، جعل من ذمار مركزاً اقتصادياً بارزاً في محيطها.

- يرجع تاريخ سوق ذمار إلى الفترة الإسلامية المبكرة، وتشير الدراسة إلى أن أقدم إشارة إليه وردت في كتابات المؤرخ الرازي (ت: ٤٦٠هـ).

- كان سوق ذمار من الأسواق الهامة في العصر الإسلامي المبكر، حيث بدأ في موقعه الأول المعروف بـ"سوق الحوطة"، ثم انتقل الثقل التجاري إلى "السوق القديم المسقوف" الواقع بجوار المدرسة الشمسية، وذلك نتيجة التوسع العمراني الذي شهدته المدينة خلال فترات تاريخها الإسلامي.

- تشير المصادر التاريخية إلى وجود أربعة أسواق رئيسية في مدينة ذمار ومحيطها، وهي: سوق الحوطة، والسوق القديم المسقوف، وسوق ملحظ، وسوق الربوع.

- على الرغم من ظهور أربعة أسواق بمدينة ذمار، أحدها مندثر (سوق ملحظ)، إلا أن السوق الأول "سوق الحوطة" استمر كمركز تجاري نشط حتى نهاية القرن الثالث عشر الهجري، وما زال حتى اليوم يُعد أحد الأسواق المفتوحة في مدينة ذمار القديمة.

- من العوامل التي ساهمت في استمرارية السوق القديم المسقوف حتى يومنا هذا هو نظام الوقف الإسلامي، حيث تعود ملكية العديد من الحوانيت وبعض السماسر إلى الهيئة العامة للأوقاف.

- أدى وجود السماسر (الخانات) التي كانت توفر المبيت للغرباء والتجار القادمين إلى المدينة، إلى تعزيز الدور الاجتماعي للسوق.

- حافظ السوق القديم على تخطيطه العمراني التقليدي، الذي وصفه الرحالة والزائرون العرب والأجانب، على الرغم من بعض التعديلات المعمارية التي طرأت على مرافقه.

- لم يقتصر دور السوق على الجانب الاقتصادي والاجتماعي فقط، بل كان له أيضاً دور سياسي وإعلامي بارز، إذ كان يُستخدم كمكان لإيصال رسائل السلطة الحاكمة إلى عامة الناس، من خلال تنفيذ العقوبات مثل الإعدام والتعزير، والتشهير السياسي المعروف بـ"الدردحة"، وإعلان الأخبار الهامة التي كانت تُعرف بـ"الظاهرة".

- ما زال السوق القديم يحتفظ بطابعه الأثري والمعماري المتميز، والذي يتجلى في: تماسك نسيجه العمراني الأصيل، و تكوينه العضوي الفريد، ومواد بناء حوانيته وأسلوب تشييدها.

- تشكل عدد كبير من الحوانيت التقليدية في السوق منظومة أثرية حية، تقدم شاهداً مادياً على الأصالة والاستمرارية التاريخية.

- خضع السوق القديم (المسقوف) في تخطيطه وعمارته ونظامه الإداري لضوابط وأحكام فقهية، تُعد جزءاً من منظومة المدينة الإسلامية، التي تقوم على مبدأ "نفي الضرر"، والقاعدة الدينية "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر".

- اتبع السوق القديم في نظامه الإداري والأمني تنظيماً دقيقاً قائماً على تراتبية في المسؤوليات، تبدأ بشيخ السوق، يليه عاقل لكل سوق تخصصي تجاري أو حرفي، بالإضافة إلى وظائف أخرى مثل شيخ الليل، وحراس الليل، والمصلح، والجلاب، والمفاود، والدلال، والسمسري.

- شهد السوق خلال العقود الأخيرة تغيرات عمرانية ووظيفية واسعة، نتيجة لتغير حاجات المجتمع وتبدل أنماط التسوق والاستهلاك، إلى جانب النمو السكاني المتزايد، الذي أدى إلى توسع عمراني كبير، وظهور مراكز تجارية جديدة خارج المدينة القديمة، مما أثر على الدور التقليدي للسوق القديم.

وفي نهاية هذا البحث لا بد من الإشارة إلى أن السوق القديم المسقوف بمدينة ذمار يمثل موروثًا ثقافيًا ماديًا ومعنويًا، ويواجه اليوم تحديات ومخاطر كبيرة قد تؤثر على استمراريته. ولذا، يبرز دور الجهات الحكومية ذات العلاقة، وعلى رأسها الهيئة العامة للآثار المتاحف، والهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية، والسلطة المحلية بمحافظة ذمار، في ضرورة المحافظة على الوضع المعماري الراهن للسوق، وتبني مشاريع لحمايته وإعادة إحيائه، وإعادة تفعيله كعنصر تراثي، وثقافي، وسياحي، واقتصادي مهم في المدينة، بما يحقق استدامته.

المصادر والمراجع العربية:

إبراهيم، عبد الباقي. (١٩٦٨). *التراث الحضاري في المدينة العربية المعاصرة*. مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية. الكويت.

أرشيف متحف ذمار. وثيقة رقم: ١٨٧٧ Dhm، وثيقة رقم: ١٨٨٣Dhm .

الارياني، مطهر علي. (١٩٩٦). *المعجم اليمني–أ – في اللغة والتراث*. دار الفكر. دمشق. ط ١.

الأكوع، محمد علي. (١٩٩١). *صفحة من تاريخ اليمن وقصة حياتي*. ج ٢. دار الهمداني. عدن.

البهنسي، صلاح أحمد. (٢٠٢٣). *ذمار اليمنية مسيرة تاريخية حضارية*. مكتبة خالد بن الوليد. دار الكتب اليمنية. صنعاء. ط ١.

الثعالبي، عبد العزيز. (١٩٩٧). *الرحلة اليمنية (١٢ أغسطس – ١٧ أكتوبر ١٩٢٤م)*. تحقيق حمادي الساحلي. دار الغرب الإسلامي. بيروت. ط ١.

الثور، أمة الملك. (٢٠٠٨). *بناء الدولة القاسمية في اليمن في عهد الامام المؤيد محمد بن القاسم (٩٩٠- ١٠٥٤هـ/١٥٨٢- ١٦٤٤م) مع تحقيق مخطوطة الجوهرة المنيرة في جمل من عيون السيرة للمؤرخ المطهر بن محمد الجرموزي*. ج ١. مؤسسة الامام زيد. صنعاء. ط ١.

أبو جبل، كاميليا. (١٩٩٩). *يهود اليمن: دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين*. دار النمير. ط 1.

الجنداري، أحمد بن عبد الله. (د.ت). *الجامع الوجيز بذكر وفيات العلماء ذوي التبريز*. مستند word.

الحجري، محمد أحمد. (١٩٩٦). *مجموع بلدان اليمن وقبائلها*. تحقيق إسماعيل بن علي الأكوع. دار الحكمة اليمانية. ط ٢.

الجلال، محمد، مجموعة صور قديمة ونادرة لليمن – تطبيق فيس بوك، ٢٢- ٥ – ٢٠٢٥. عبر الرابط:

https://www.facebook.com/groups/269252359873109/search/?q=%D8%B3%D9%88%D9%82%20%D8%B0%D9%85%D8%A7%D8%B1&locale=ar_AR

الحكيمي، رمزي. (٢٠١٧). *"عمران مدينة إب وآثارها المعمارية الباقية في العصر الإسلامي دراسة آثارية معمارية"*. أطروحة دكتوراه (غير منشورة). قسم الآثار. كلية الآداب. جامعة أسيوط.

ابن حيدرة، الحسن بن الحسين. (٢٠٠٢). *مطلع الأقمار ومجمع الأنهار في ذكر المشاهير من علماء مدينة ذمار ومن قرأ فيها وحقق من أهل الأمصار*. تحقيق عبد الله بن عبد الله بن أحمد. مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء. ط 1.

دوستال، والتر. (١٩٩٠). *سوق صنعاء*. ترجمة وتعليق وفيق غنيم. كلية الآداب. جامعة الملك سعود. ط ١.

الذماري، مبروك محمد. (٢٠٢٥). "توسع عمران مدينة ذمار القديمة خلال العصر الاسلامي دراسة تحليلية للمظاهر الحضارية". *مجلة ليوا*، الارشيف المكتبة الوطنية. أبو ظبي. (٣٣). ص ص ١١ – ٤٧.

ابن الربيع، شهاب الدين أحمد بن محمد. (٢٠١٠). *سلوك المالك في تدبير الممالك*. تحقيق عبد العزيز بن فهد، دار العاذرية، الرياض. ط ١.

الرازي، أبو العباس أحمد. (١٩٨٩). *تاريخ مدينة صنعاء وذيله الاختصاص للعرشاني*. تحقيق حسين المري.، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر المعاصر بدمشق. ط ٢.

ابن الرشيد، عامر بن محمد. (د. ت). *بغية المريد وأنس الفريد إلى معرفة انتساب ذرية السيد علي بن محمد بن علي بن الرشيد*، تحقيق: عباس أحمد الخطيب المتوكل. النسخة الإلكترونية (Word).

الزبيدي، محمد مرتضى. (١٩٨٩). *تاج العروس من جواهر القاموس*. تحقيق مصطفى حجازي. ج ٢٥، وزارة الاعلام. الكويت.

زكريا، أحمد وصفي. (١٩٨٦). *رحلتي إلى اليمن*. دار الفكر. دمشق. ط ١.

زندال، بشير. (٢٠٢٤). مقابلة شخصية بتاريخ: ١٣/ ٧، مع عضو فريق حصر وثائق الأوقاف بمحافظة ذمار– اليمن.

سرجنت، ر. ب. (٢٠٠٢). *التجار والتجارة في اليمن من القرن ١٣ م إلى القرن ١٦ م*. دراسات في تاريخ اليمن الإسلامي. ترجمة نهى صادق. المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية. ص ص ٥٨ – ٨١.

السمهري، زيد. ومحمد عياش. (٢٠٢٠). *بحث الكتروني (word) عن مدينة ذمار*. (غير منشور).

سويلم، سهير عصام. (٢٠٠٨). *استراتيجيات استدامة الشوارع التجارية التقليدية حالة دراسية خان التجار في مدينة نابلس*. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح بنابلس.

الشرفي، أحمد بن محمد. (٢٠٠٢). *اللآلئ المضيئة في أخبار الأئمة الزيدية*، تحقيق ودراسة: سلوى علي المؤيد. رسالة ماجستير. (غير منشورة). كلية الآداب. جامعة صنعاء.

الشهاري، محمد علي. (٢٠٠٩). *اليمن في ظل حكم الامام المهدي المعروف بـ (صاحب المواهب) (١٠٩٧- ١١٣٠ هـ/ ١٦٨٦ – ١٧١٨ م)*. مكتبة الجيل الجديد. ط ١. صنعاء.

الشوكاني، محمد بن علي. (د. ت.). *البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع*، دار الكتاب الإسلامي. القاهرة.

عثمان، محمد عبد الستار. (١٩٨٨). *المدينة الإسلامية*. عالم المعرفة. العدد ١٢٨. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.

عزب، خالد. (١٩٩٧). *فقه العمارة الإسلامية*، دار النشر للجامعات. القاهرة. ط ١.

العظم، نزيه مؤيد. (١٩٨٦). *رحلة في العربية السعيدة، من مصر إلى صنعاء*. دار التنوير. بيروت.

العليان، خالد عبد العزيز. (٢٠١٢). *الأسواق التجارية في الحجاز واليمن منذ ظهور الإسلام حتى نهاية العصر العباسي الأول (١-٢٣٢هـ/ ٦٢٢- ٨٤٦م)*. رسالة ماجستير. (غير منشورة). كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية. جامعة القصيم.

عمار، نهاد عبد السلام. (٢٠٠٣). *منهج الطبيب العثماني إسماعيل بن إبراهيم في كتابه الأحوال العامة لولاية اليمن*. دراسة وتحقيق. رسالة ماجستير (غير منشورة). معهد الدراسات والبحوث الأسيوية. جامعة الزقازيق.

عنان، عبيد محمد. (١٩٨٣). "دراسة ميدانية لسوق صنعاء". العدد ١١. مجلة دراسات يمنية. مركز الدراسات والبحوث اليمني. صنعاء.

فايان، كلودي. (د.ت). *كنت طبيبة في اليمن* . ترجمة محسن العيني. الجيل الجديد ناشرون.

الكتامي، عبدالرحيم. (٢٠٢٢)."السوق الإسلامية بالمدينة المنورة في عهد رسول الله ﷺ". مجلة الذخيرة للبحوث والدراسات الإسلامية، جامعة غرداية، الجزائر. المجلد ٦، العدد ٢، ص ص ٤٥٢-٤٦٩ .

الكوماني، صلاح أحمد. (٢٠١٠)*"مساجد مدينة ذمار حتى نهاية القرن ١٢ هـ/ ١٨ م دراسة أثرية معمارية"* . رسالة ماجستير (غير منشورة). قسم الآثار. كلية الآداب. جامعة صنعاء.

مانزوني، رنزو. (٢٠١٢). *اليمن رحلة إلى صنعاء عام ١٨٧٧ – ١٨٧٨* . ترجمة شيرين إيبش. هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة. دار الكتب الوطنية. ط ١.

مجهول والسياغي، حسين. (٢٠٠٨). *صفحات مجهولة من تاريخ اليمن وقانون صنعاء*. مركز الدراسات والبحوث اليمني. صنعاء. ط ٣.

مركز الدراسات والتدريب المعماري. (٢٠٠٨). *الدراسة الميدانية لمشروع إعادة تأهيل واستخدام السماسر ضمن سور صنعاء القديمة*. الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية. وزارة الثقافة اليمنية.

المصري، أحمد صالح. (٢٠٠٩). "مدينة ملحظ (ذمار الصغرى) مركز حكم ولاية اليمن في عهد الوالي العثماني بهرام باشا (٩٨٨- ٩٨٣هـ / ١٥٧٠- ١٥٧٥م)". *مجلة الاكليل*. وزارة الثقافة اليمنية. (٣٣- ٣٤):ص ص ٩٣ – ١٠٩.

المعتصم، محمد. (١٩٨٠)." المدينة الاسلامية وخصائصها". حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية. قطر. العدد ٢ . ص ص ٢١٧ – ٢٥٤.

ابن منظور، جمال الدين محمد. (د.ت). *لسان العرب*. تحقيق عبد الله الكبير وآخرون. طبعة دار المعارف. القاهرة. ج ٢٤.

منظمة العواصم والمدن الإسلامية. (٢٠٠٥). *أسس التصميم المعماري والتخطيط الحضري في العصور الإسلامية المختلفة* "دراسة تحليلية على العاصمة صنعاء". جدة.

الموزعي، عبد الصمد بن إسماعيل. (٢٠١٢). *الاحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان*. تحقيق عبد الله الحبشي. الجيل الجديد ناشرون. صنعاء. ط ١.

الهمداني، الحسن بن أحمد بن يعقوب. (1990) *صفة جزيرة العرب.*، تحقيق محمد بن علي الأكوع. مكتبة الارشاد. صنعاء. ط 1.

الهياجي، ياسر هاشم عماد.(أ. ٢٠٢٠). "دَور الصناعات الحرفية في استدامة التنمية في البيئات التراثية: مدينة زبيد التاريخية دراسة حالة". مجلة الآداب للدراسات الإنسانية، العدد ١٤، ص ص١٠١-١٢٩.

الهياجي، ياسر هاشم عماد. (ب. ٢٠٢٠). "تأثير الهَيْمَنَة الحضرية على المدن التاريخية في اليمن: مدينة زبيد التاريخية حالة تطبيقية". مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد ١٨، العدد ١، ص ص ١٢٢-١٤٣.

وزيري، يحيى. (٢٠٠٤). العمارة الإسلامية والبيئة. عالم المعرفة (٣٠٤). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.

المراجع الأجنبية:

Berger, Lois. international inc. and kampsax international A\ S (1978), Dhamar Technical Appendices and costs, volume E-1, Ministry of Public Works and Municipalities.

Harris, Walter. B: (1893). ''Journey Through The Yemen And Some General - Remarks Upon That Country (1893) '' – W. Blackwood And Sons . Edinburgh And London.

Posuvaliuk, Svetlana. (1966). "Photographic collection of Dhamar city". Personally provided to the author in 2024.

Robert Deutsch .(1912) *Poto Damar*, Yemen, circa. *website* Royal Geographical Society via *Getty images*. 27 – 9 – 2024, by link: https://www.gettyimages.ae/detail/news- photo/dhamar-yemen-circa-1912-news-photo/1034330454

الملحق:

أولاً: الصور الجوية والخرائط

صورة جوية (١) موقع مدينة ذمار القديمة، باستخدام برنامج Google earth (عن الذماري، ٢٠٢٥)

صورة جوية (٢) مدينة ذمار عام ١٩٧٣م،

المصدر: [هيئة المساحة الجيولوجية] تعديل الباحثان

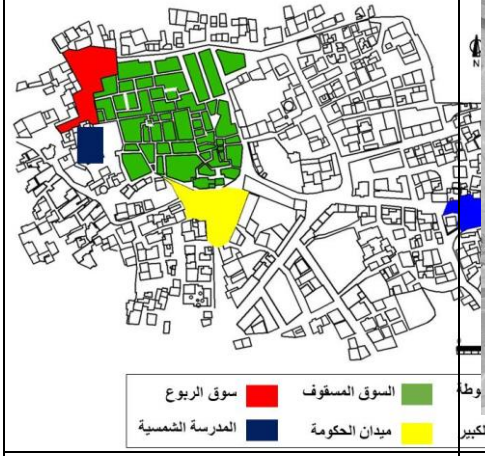

خارطة (١) توزيع الأسواق التاريخية بمدينة ذمار

[عمل الباحثان]

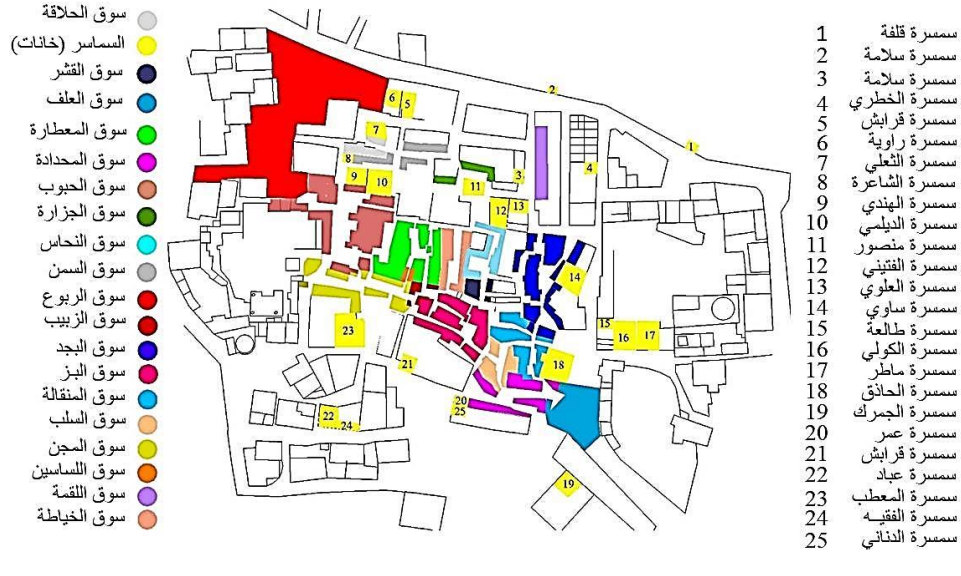

خارطة (٢): السوق القديم بمدينة ذمار، التوزيع الداخلي للأسواق التخصصية والسماسر (الخانات). [عمل الباحثان]

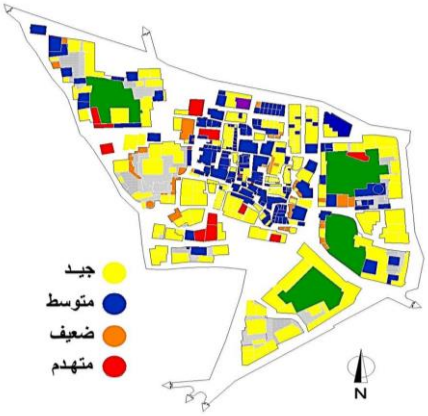

خارطة (٣): الحالة المعمارية للمباني في منطقة السوق القديم عن (طلبة الهندسة: ٢٠٢٥)، تعديل الباحثان

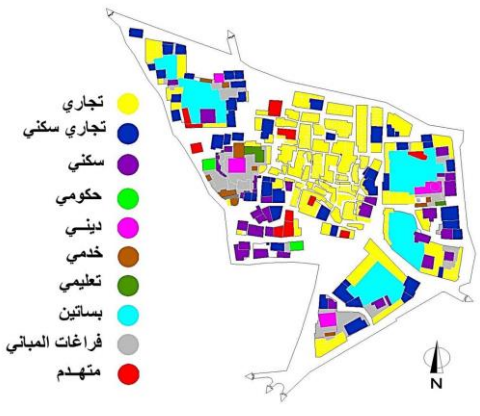

خارطة (٤): استخدامات المباني في منطقة السوق القديم عن (طلبة الهندسة: ٢٠٢٥)، تعديل الباحثان

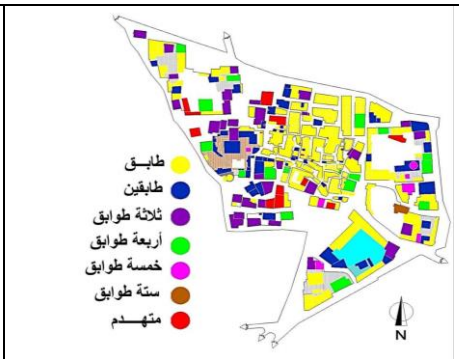

خارطة رقم (٥): ارتفاعات المباني لمنطقة السوق القديم عن (طلبة الهندسة: ٢٠٢٥)، تعديل الباحثان

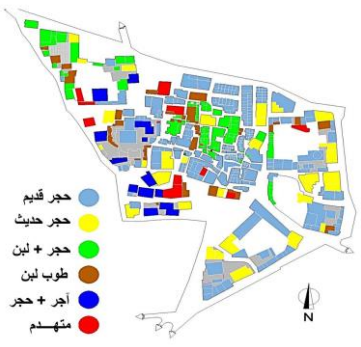

خارطة رقم (٦): مواد البناء في منطقة السوق القديم عن (طلبة الهندسة:٢٠٢٥)، تعديل الباحثان

ثانياً: الوثائق

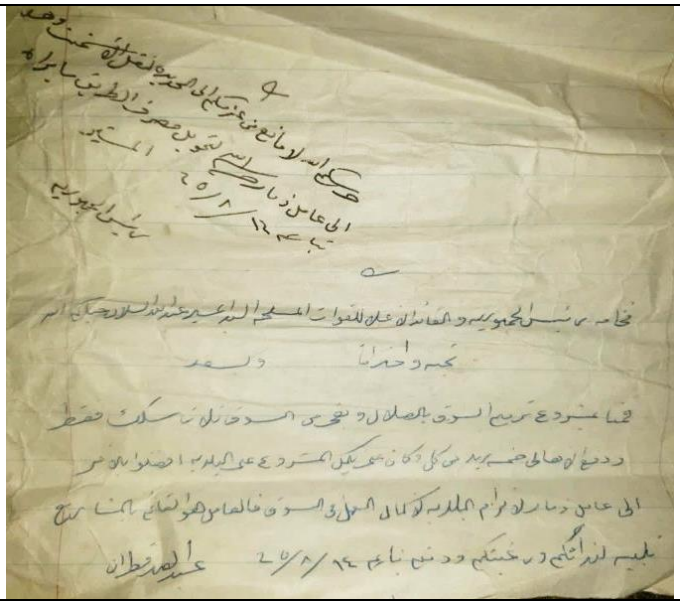

وثيقة (١) طلب استكمال مشروع رصف شوارع السوق القديم بمدينة ذمار عام ١٩٦٥م. [المصدر: محمد الجلال]

وثيقة (٢) أجزاء من وثيقتين متلاصقتين موضوعهما تزكية التجار بسوق ذمار لمصلحين سلعة التتن، وطلب المصلحين الموافقة من الامام يحي

المصدر: متحف ذمار الإقليمي، (وثيقة رقم ١٨٧٧)

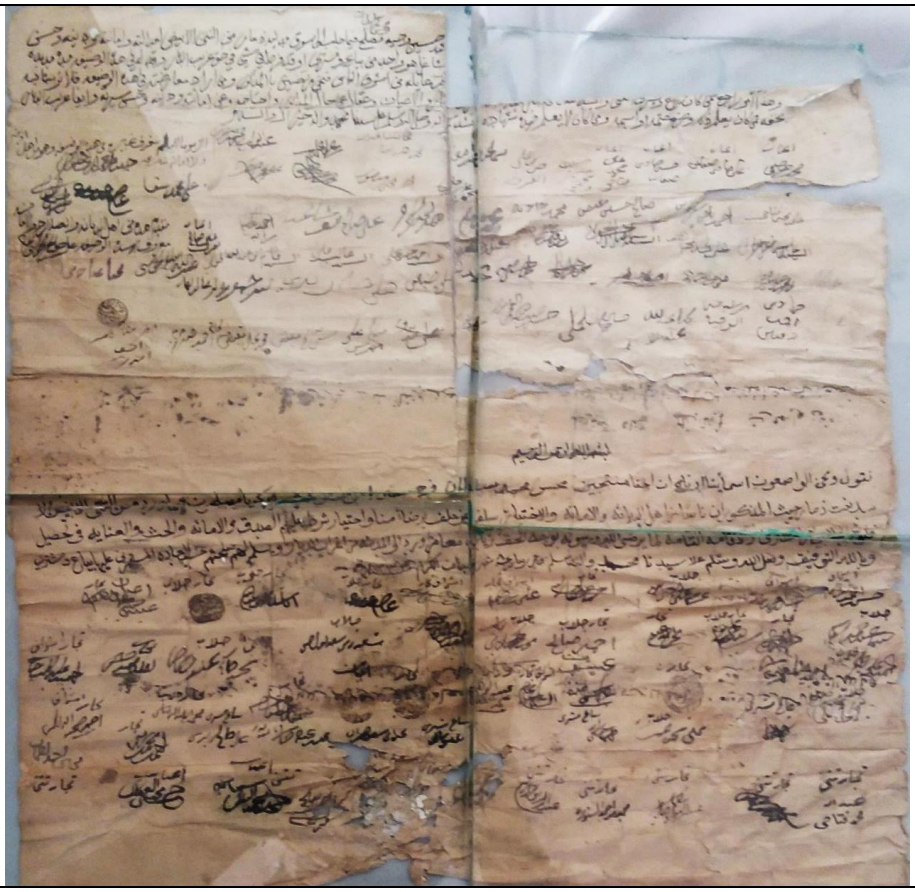

وثيقة (٣) وثيقة موضوعها تزكية التجار في سوق ذمار لمصلحين سلعة التتن الأبيض (التنباك).

المصدر متحف ذمار الإقليمي (وثيقة رقم: ١٨٨٣)

ثالثاً: الصور الفوتوغرافية

صورة قديمة (١): سوق الربوع عام 1966م.

[المصدر: Svetlana. (1966)]

صورة قديمة (٢) جانب من السوق القديم (المسقوف) عام ١٨٩٢م.

[المصدر: Harris, Walter. B: (1893).]

صورة قديمة (٣) ساحة سوق الحوطة- سبعينيات القرن العشرين.

[المصدر: محمد الجلال مجموعة صور اليمن القديمة على تطبيق فيس بوك]

صورة (٤): سوق الربوع ٢٠٢٤م. [تصوير الباحثان]

صورة (٥) جانب من السوق القديم المسقوف والمدرسة الشمس

[المصدر: (١٩١٢) .Robert Deutsch]

صورة (٦): منظر من الأعلى للسوق القديم المسقوف ٢٠٢٤

[تصوير الباحثان]

صورة (٧): نموذج حانوت تجارية في السوق القديم

[تصوير الباحثان]

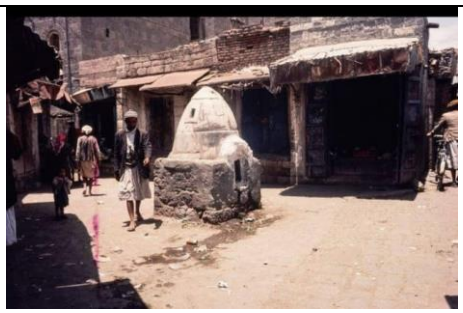

صورة (٨): جانب من سوق البجد (المفروشات).

[المصدر: محمد الجلال]

صورة (٩): سوق الحدادة [تصوير الباحثان]

صورة (١٠): جانب من سوق الحبوب (المحناطة) [تصوير الباحثان]

صورة (١١): سوق المخياطة (الخان) [تصوير الباحثان]

صورة (١٢): سوق المعطارة [تصوير الباحثان]

صورة (١٣): واجهة سمسرة قلفة [تصوير الباحثان]

صورة (١٤): سمسرة الديلمي المتهدمة وسمسرة الهندي بجوار سوق الحبوب [تصوير الباحثان]

رابعاً: المخططات

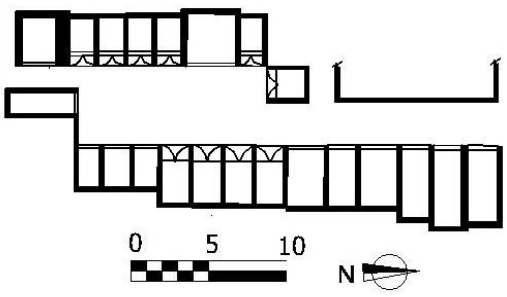

مخطط (١): مسقط أفقي لسوق المخياطة (الخان) في السوق القديم [عمل الباحثان]

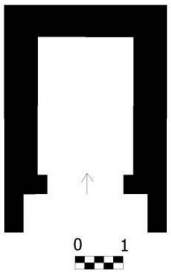

مخطط (٢): مسقط أفقي لإحدى الدكاكين في السوق القديم
[عمل الباحثان]

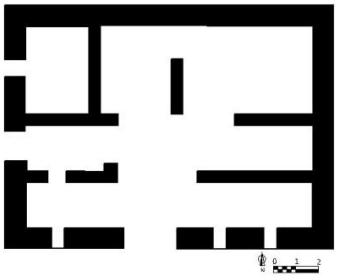

مخطط (٣): مسقط أفقي للطابق الأول بسمسرة قلفة، [عمل الباحثان]

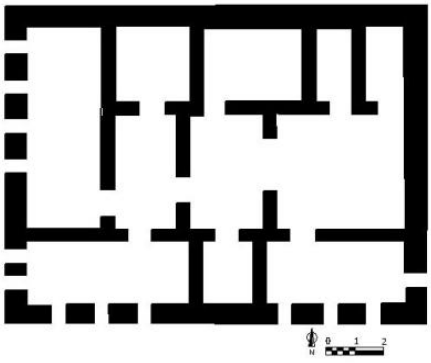

مخطط (٤): مسقط أفقي للطابق الثاني بسمسرة قلفة [عمل الباحثان]